جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين: – كروش سعاد

– يحياوي لمياء

بعنوان:

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية

(دراسة حالة على مستوى مقر ولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

كفي مريم	الرتبة	رئيسا
عبد الواحد نسيمة	الرتبة	مشرفا
بن النوي أحلام	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الاهداء:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

وما توفيقي إلا بالله، اهدي هذا العمل الى والدي، الى اهلي

سعاد

الاهداء:

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، اهدي هذا العمل

المتواضع

الى والدي الكريمين وكل افراد عائلتي.

الى كل طالب علم.

لمياء

شكر وعرفان

مصداقا لقول رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

فالحمد والشكر لله الذي أعانني وألهمني الصبر والقوة على مواصلة دراستنا

وإنجازنا لهذا العمل المتواضع.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى عائلاتنا الكريمة، وإلى الأستاذة المشرفة

عبد الواحد نسيمة وإلى لجنة المناقشة، وكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير .

وبأطيب الكلام وفائق التقدير والاحترام نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا

من قريب او بعيد من بينهم أ. حمزة ، أ. زليخة.

الملخص: .....

هدفت هذه الدراسة إلى عرض مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، والتعرف على مصادر تمويل هذه الجماعات المحلية في تفعيل البرامج والمشاريع التنموية، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام منهج دراسة حالة لولاية برج بوعريريج لسنة 2024/2023 ،من خلال معرفة الدور التنموي للولاية والبلدية والصلاحيات الممنوحة عن طريق النصوص التشريعية ،وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الجماعات المحلية هي الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية، وتعد هذه الأخيرة ضرورة حتمية لتطور المجتمعات عن طريق التشاركية الشعبية والجهود الحكومية ،تبقى النتائج المحققة من الجماعات المحلية غير كافية مقارنة بالمبالغ الممنوحة وكذلك تزايد حاجات السكان وسجلنا نقص في مواردها واستخدامها، أيضا ركزت السلطات على مناطق الظل من حيث المشاريع وعددها والممولة بمختلف برامج التجهيز وبنسبة كبيرة من صندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية، والمخطط البلدي لتنمية هذه المناطق.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، مصادر التمويل، المخطط البلدي للتنمية، مناطق الظل.

Sumary of the study:

This study aimed to present the contribution of local groups in achieving local development, and to identify the sources of funding for these local groups in activating development programs and projects. For this purpose, the descriptive and analytical approach was relied upon, with the use of a case study approach for the state of Bordj Bou Arreridj for the year 2023/2024، By knowing the developmental role of the state and municipality and the powers granted through legislative texts, the study reached several results, the most important of which are: that local groups are the main tool for achieving development, and the latter is an inevitable necessity for the development of societies through popular participation and governmental efforts، The results achieved by the groups remain The local government is insufficient compared to the amounts granted, as well as the increasing needs of the population, and we recorded a shortage in its resources and their use، The authorities also focused on the shadow areas in terms of projects and their number, which are funded by various equipment programs and in a large proportion from the Guarantee and Solidarity Fund, local groups, and the municipal plan for the development of these areas.

Keywords: Local groups, local development, funding sources, municipal development plan, shadow areas.

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	05
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية	07
المطلب الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية	07
المطلب الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية	18
المطلب الثالث: العلاقة بين الجماعات المحلية والتنمية المحلية	24
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	29
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	33
تمهيد الفصل	34

المبحث الأول: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج	35
المطلب الأول: تقديم لولاية برج بوعريريج	35
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريريج	39
المبحث الثاني: تجربة برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية	44
المطلب الأول: وضعية البرامج التنموية في ولاية برج بوعريريج	44
المطلب الثاني: الوضعية العامة لمناطق الظل بولاية برج بوعريريج	70
خلاصة الفصل	80
خاتمة	81
قائمة المراجع	84
الملاحق	88
فهرس المحتويات	98
ملخص	101

قائمة الجداول: .....

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات الحالية والسابقة	30
02	توزيع السكان من حيث الجنس	37
03	التنظيم الإداري لولاية برج بوعريريج	38
04	توزيع مبالغ برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على البلديات	51
05	توزيع مبالغ البرنامج القطاعي غير الممركز على مختلف القطاعات	54
06	توزيع مبالغ البرنامج القطاعي الممركز على مختلف القطاعات	55
07	مدونة عمليات صندوق الجماعات المحلية	57
08	مختلف عمليات قسم التجهيز على مستوى الولاية لسنة2023	58
09	العمليات المنجزة من قبل المديريات التنفيذية	59
10	توزيع برامج قسم التسيير حسب الدوائرلسنة2024	61
11	برامج الاقتطاع من الميزانية الإضافية لسنة 2023موزعة على الدوائر	63
12	ميزانية الولاية–قسم التسيير–	65
13	ميزانية الولاية –قسم التجهيز–	68
14	الإيرادات الجبائية للسنوات2022–2024	70
15	توزيع مناطق الظل على البلديات	71
16	وضعية العمليات المنجزة من طرف البلديات	73
17	وضعية العمليات المنجزة من طرف المديريات التنفيذية	73
18	توزيع المشاريع حسب مصادر التمويل	75
19	توزيع المبالغ المخصصة حسب القطاعات	77

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريريج	43
02	تنفيذ المخطط البلدي	46
03	توزيع مبالغ مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على البلديات	52
04	اعانات قسم التجهيز ضمن صندوق الجماعات المحلية	60
05	توزيع اعانات التسيير على مختلف الدوائر	62
06	توزيع مبالغ الاقتطاع من الميزانية على مختلف الدوائر	64
07	نفقات قسم التسيير	66
08	إيرادات قسم التسيير	66
09	نفقات قسم التجهيز	69
10	توزيع المشاريع من حيث صاحب المشروع	74
11	توزيع المشاريع حسب مصدر التمويل	76
12	توزيع العمليات المنتهية على القطاعات	78

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	قائمة مجالات تدخل الدولة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية	88
02	جدول توزيع اعانات التسيير الممنوحة ضمن صندوق التضامن والضمان والجماعات المحلية	92
03	الموازنة العامة للميزانية	93
04	التقديرات الجبائية لسنة2023	94
05	التقديرات الجبائية لسنة2024	95
06	حوصلة عامة لمناطق الظل	96

تمهيد:

يشهد المجتمع تغيرات كثيرة في شتى المجالات، فتكاثرت مسؤوليات الدولة ومهامها وعدم قدرتها على العمل لوحدها بسلطتها المركزية من أجل تلبية متطلبات الجمهور في كافة ربوع الوطن، مما أدى إلى تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لامركزية عن بعض الوظائف، نتيجة لتحسين الخدمات وتلبية حاجيات المواطن.

ومن هذا المنطلق يأتي دور الجماعات المحلية القائمة على مبادئ الديمقراطية التشاركية، وفي ظل الإمكانيات المتوفرة لها لمباشرة اختصاصاتها من خلال دراسة آليات كلا من البلدية والولاية من أجل تحقيق تنمية فعالة، إستنادا لمختلف البرامج والمخططات، تسعى من خلالها الجماعات المحلية لتحديد أهم الانجازات التنموية.

ومن هنا نجد أن التنمية المحلية هدف أساسي لجأت الدولة إلى تحقيقه، بمعنى الإنتقال من مجتمع في حالة ضعف إلى حالة تقدم وازدهار، فاللجماعات المحلية أثر كبير في تنشيط وتفعيل التنمية المحلية، ومن شروط تحقيق التنمية تحديد إحتياجات السكان وترتيبها حسب الأولوية ثم الشروع في إنجاز المشاريع بمختلف أنواعها، وبالتالي فالتنمية تهدف لتقليل الفجوة الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية وخلق تكامل وتعاون بين مختلف المجالات وذلك خدمة للإقتصاد الوطني والنهوض به.

أولا: الإشكالية الرئيسية

بناء مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية وما هو واقع ذلك في ولاية برج بوعريريج؟

من خلال الاشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات الآتية:

- فيما تتمثل الجماعات المحلية في الجزائر؟ وما المقصود بالتنمية المحلية؟
- ما علاقة الجماعات المحلية بالتنمية المحلية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية قمنا باختصار الفرضيات التالية:

-تعتبر الجماعات المحلية الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المحلية وتنفيذها على أرض الواقع.

- تتجسد فعالية الجماعات المحلية من خلال المشاريع التنموية عن طريق اعتمادها على تمويلها الذاتي.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع الجماعات المحلية وسبل تجسيدها للتنمية المحلية، من خلال تناول مختلف الجوانب الخاصة بالجماعات المحلية وكذا مفاهيم خاصة بالتنمية المحلية ودراسة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية.

رابعا: أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- محاولة دراسة حصيلة المشاريع التنموية في ولاية برج بوعريريج.
- مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية.
- التعرف على مصادر تمويل هذه الجماعات المحلية في تفعيل البرامج والمشاريع التنموية.
- معرفة الدور التنموي للولاية والبلدية والصلاحيات الممنوحة عن طريق النصوص التشريعية.

خامسا: منهج الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهجين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي: هدف هذا المنهج هو وصف وتحليل الإطار المفاهيمي للموضوع لإعداد الجانب النظري للدراسة لمعرفة الجماعات المحلية والتنمية المحلية.

-منهج دراسة حالة: من خلال الواقع العملي للجانب التطبيقي المدعم للجانب النظري للموضوع، وتم الإعتماد عليه لأنه يهتم بدراسة الولاية من جانبها المؤسساتي، والإستعانة بالوثائق الرسمية المتعلقة بأهم الانجازات التنموية في الولاية.

سادسا: حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: ارتبطت هذه الدراسة من الناحية المكانية في الجانب الميداني بولاية برج بوعريريج.

2- الحدود الزمانية: تمتد الدراسة في فترة ممتدة من سنة 2020إلى غاية سنة 2024.

سابعا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع ويمكن تحديدها في سببين كما يلي:

1- الاسباب الموضوعية: تتمثل أساسا في:

- اكتساب عمل الجماعات المحلية أهمية كبيرة في تسيير مختلف جوانب الحياة
- إقبال الكثير من الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية.
- اهتمام الدولة بالتنمية المحلية من أجل رقي وازدهار المجتمع من خلال اعتمادها على برامج تنموية مختلفة.

2- الاسباب الذاتية:

- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية ببحث حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية برج بوعريريج.
- لما للموضوع من حيوية، حاولنا إسقاط الجانب النظري العلمي الأكاديمي مع الجانب التطبيقي المهني.

ثامنا: صعوبات الدراسة

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة واجهنا لبعض الصعوبات أهمها:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات السنوية والوثائق الرسمية وهذا راجع إلى السر المهني.

تاسعا: هيكل الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين، الفصل الأول حول الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني عن الإطار التطبيقي للدراسة حيث قمنا بدراسة حالة ولاية برج بوعريريج.

الفصل الأول تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان "الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية"، حيث أدرجنا في هذا المبحث ثلاث مطالب، المطلب الأول مفاهيم حول الجماعات المحلية، أما المطلب الثاني فتضمن مفاهيم حول التنمية المحلية، والمطلب الثالث حول العلاقة بين الجماعات المحلية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني كان تحت عنوان الدراسات السابقة، تناولنا فيه ثلاث مطالب، المطلب الأول الدراسات باللغة العربية، والمطلب الثاني الدراسات باللغة الاجنبية، أما المطلب الثالث مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول كان تحت عنوان "بطاقة فنية لبرج بوعريريج"، حيث أدرجنا في هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول تقديم لولاية برج بوعريريج، أما المطلب الثاني فتضمن الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني كان تحت عنوان تجربة برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية، حيث أدرجنا فيه مطلبين، المطلب الأول وضعية البرامج التنموية في برج بوعريريج، أما المطلب الثاني فتضمن الوضعية العامة لمناطق الظل في برج بوعريريج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد:

إن هدف الجماعات المحلية عموما هو تحقيق التنمية المحلية، والإقلاع الاقتصادي من خلال سياق اللامركزية والتسيير الجواري، إذا فالتنمية المحلية هي عملية منظمة محددة تتطلب دراسة وتخطيط وتنسيق بين أجهزة تتطلب كفاءة وفعالية في التسيير لخدمة الغايات المنشودة والإلمام بمختلف القطاعات، هذه الأجهزة ممثلة في الإدارة المحلية (البلدية، الولاية) وسنتناول في هذا الفصل دور هذه الأجهزة في تحقيق التنمية خاصة في مناطق الظل وذلك من خلال المبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية

إن الجماعات المحلية هي الخلية الأساسية للتنظيم الإداري ومحرك أساسي لنشاط التنمية، خاصة المحلية لما لها من دور في إشـراك المواطن في رسـم سـياسـات التنمية العادلة وتلبية مختلف حاجياته، وتتميز بمجموعة من الخصـائص أهمها الاسـتقلالية الإدارية والمالية وكذلك وجود مجالس منتخبه وسـنعرض في المطلب الأول مفاهيم حول الجماعات المحلية أما المطلب الثاني مفاهيم حول التنمية المحلية وسنتناول العلاقة بينهما في المطلب الأخير.

المطلب الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية

لغرض تجسيد اللامركزية وتسريع الإستجابة لحاجات المواطنين، نجد أنه لابد من وجود سلطات محلية كوسيط بين المواطن والسـلطات المركزية والتي تتمثل في الجماعات المحلية، وعليه سـنتناول في هذا المطلب التطور التاريخي للجماعات المحلية سواءا على مستوى الولاية أو البلدية في مرحلة الإستعمار وكذلك الإستقلال، ومفهومهما وكذلك هيئاتهما ومصادر تمويل الجماعات المحلية.

الفرع الأول: التطور التاريخي للجماعات المحلية

مر التطور التاريخي للجماعات المحلية بعدة مراحل سواء على مستوى الولاية والبلدية قبل الاستقلال وبعده نوجزها فيما يلي:

أولا: التطور التاريخي للولاية

لقد قد مر التطور التاريخي للولاية بمرحلتين: [1]

1-مرحلة الإستعمار:

تعود جذور التنظيم الإداري الجهوي للولاية إلى التنظيم الفرنسـي، ويظهر ذلك من خلال التقسـيم الوارد في الأمر الصادر في 15افريل 1845، والذي نص على تقسيم الشمال إلى عمالات، محافظات وولايات، إضافة إلى إقليم الجنوب الخاضع للسلطة العسكرية، وبلغ عدد العمالات 13 عمالة موزعة على ثلاث جبهات هي وهران والجزائر وقسنطينة وشمل تنظيم العمالة هيئات أساسية وهي:

[1] -فتيحة كرمي «دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل-دراسة حالة بلدية برج بوعريريج-"أطروحة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج –الجزائر-2020، ص ص 16،17.

-عامل العمالة (المحافظ): ويعين من قبل رئيس الجمهورية الحاكم العام.

-مجلس العمالة: هيئة تعمل على تخفيف الأعباء على الحاكم العام له اختصاصات إدارية وقضائية.

-المجلس العام: وله رئيس استشاري فيما يتعلق بمالية العمالة.

2-مرحلة الإستقلال:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال أجهزة إدارية فرنسية كانت تضم على مستوى الولاية السلطات التالية: [1]

-جهاز للمداولة يسمى المجلس العام وتساعده لجنة على مستوى المحافظة.

-جهاز تنفيذي وهو المحافظ.

وبغرض تنظيم الولاية وترتيبها بعد الإستقلال تم إحداث لجان جهوية للتدخل الاقتصادي والاجتماعي وتضم ممثلين من المصالح الإدارة ومن السكان بغرض خلق تمازج بين التمثيل الإداري والتمثيل الشعبي، الى غاية صدور الامر (69/39) المؤرخ في 23ماي1969 المتضمن لقانون الولاية وبموجبهم تم انشاء ثلاث أجهزة رئيسية هي:

-المجلس الشعبي الولائي.

-المجلس التنفيذي للولاية.

-الوالي.

وفي دستور1976اعتبر الولاية وحدة إدارية بنصه في المادة36، كما تضمن توسيع صلاحيات واختصاصات المجلس الشعبي الولائي حيث أصبح للمجلس وظيفة رقابية لتعزيز آلية الرقابة الشعبية و كذلك تأكيد وتدعيم الطابع السياسي لهذه الهيئة.

أما نظام الولاية في القانون رقم (90/09) المؤرخ ب 1990/04/07فاعتبر الولاية جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها إقليم واسم ومقر.

أما في المادة الأولى من القانون (07/12)، فاعتبرت الولاية من الجماعات الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة .

[1] طالبي يمينة، "الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة–، الجزائر،2015، ص ص 79،80.

ثانيا: التطور التاريخي للبلدية

وقد مر التطور التاريخي للبلدية بمرحلتين وهما:

1-مرحلة الإستعمار:

في سنة 1844وضع الاستعمار الفرنسي على المستوى المحلي هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية، يسيرها ضباط الاستعمار قصد تمويل الجيش الفرنسي ولكن بعد 1968 أصبح التنظيم البلدي في الجزائر يتميز بثلاث أصناف: [1]

-الأهلية: ويوجد هذا الصنف في جنوب الصحراء وبعض الأماكن النائية في الشمال إلى غاية 1880 ويتميز بالطابع العسكري في إدارة شؤون المواطنين.

-المختلطة: كانت تغطي الجزء الأكبر من الإقليم الجزائري، حيث وجدت في الشمال والمناطق ذات فئات قليلة من الفرنسيين وترتكز على هيئتين رئيسيتين هما المتصرف والذي يخضع لسلطة الرئاسية للحاكم أو الوالي العام من حيث التعيين والترقية، ولجنة البلدية التي تكون تحت رئاسة المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين الفرنسيين وبعض الأهالي الجزائريين الذين تعينهم السلطة الفرنسية.

- البلديات ذات التصرف التام (العاملة): وخضعت هذه البلديات للقانون البلدي الفرنسي أصدر ب 05 افريل1884حيث أقيمت في مناطق التواجد مكثف للفرنسيين.

2-مرحلة الاستقلال:

عرف التطور التاريخي للبلدية في مرحلة الاستقلال مجموعة من المراحل بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية عقب الاستقلال، حيث تم تقليص عدد البلديات لإمكانية إدارتها وتسييرها عن طريق تعيين مندوبات خاصة delegations specials، والتي تشكلت أساسا من ممثلين عن قدماء المجاهدين والمناضلين بالحزب. أما دستور 1963 فقد اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والادارية والاقتصادية والاجتماعية، وهو التوجه نفسه الذي أكده ميثاق الجزائر سنة 1964.

والحقيقة أن الامر رقم 67-24الصادر في 18 جانفي 1967، والمتضمن القانون البلدي يشكل أساس التنظيم البلدي بالجزائر ، ذلك أنه مثل محاولة لبحث الدمقراطية في المجال الاداري ،كما يشير ميثاق البلدية المتصدر للأمر المشار إليه سابقا.[2]

---

[1] فتيحة كرمي، مرجع سابق، ص18.

[2] غفاري فاطمة الزهراء، زحوط زكرياء، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، الجزائر،2017، ص41.

الفرع الثاني: ماهية الجماعات المحلية

سنتناول في هذا الفرع تعرف الجماعات المحلية وتعريف هيئاتها المتمثلة في كل من الولاية والبلدية وكذلك الخصائص المختلفة للجماعات المحلية وكل من أهدافها ووظائفها المختلفة.

أولا: تعريف الجماعات المحلية

عرف المشرع الجزائري الجماعات المحلية على أنها هيئات لا مركزية تمنح الشخصية المعنوية، وتتقرر لها الذمة المالية وتكون محلا للحقوق والواجبات، دون أن يقطع سلطاتها بالهيئات المركزية التي تحتفظ لنفسها بحق الإشراف والرقابة والوصاية على الهيئات اللامركزية.[1]

كما تعرف الجماعات المحلية بأنها أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها وتعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة، والعلاقات المحددة في الدستور والقانون. [2]

وعليه يمكن القول أن الجماعات المحلية هي مجموعة من الجهات والهيئات الحضرية والقروية، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية وبالتالي فهي تنظيم إداري لا مركزي.

والجماعات المحلية في الجزائر هما هيئتان حددهما الدستور الجزائري ألا وهما البلدية والولاية:

1-تعريف البلدية:

وتعرف حسب قانون البلدية 11/10في مادته الأولى والثانية ،تعرف أنها جماعات إقليمية قاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،وهي تجسيد للامركزية ،ومكان لممارسة المواطنة والمشاركة في تسيير الشؤون العمومية .[3]

---

[1] أولاد المختار سعدية، "الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية) -بلدية المنيعة (نموذجا)-"، أطروحة لنيل شهادة الماستر، الميدان العلوم السياسية تنظيمات تخصص تنظيم سياسي وإداري، بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر،2019، ص12.

[2] مأمون خالد، مصطفى محمد، "أهمية قرارات الجماعات المحلية على نشاط المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة ولاية تيارت-" مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، بجامعة ابن خلدون بتيارت -الجزائر- 2018، ص12.

[3] القانون رقم 11/10، المتعلق بالبلدية،المؤرخ ب22يونيو2011،الجريدة الرسمية الجزائرية،الصادرة بتاريخ03يوليو2011،العدد37،ص07.

2-تعريف الولاية:

وتعرف حسب القانون 7/12في مادته الأولى الولاية هي الجماعات الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة ،وهي أيضا دائرة إدارية غير مركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وتساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وحماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون وتحدث كذلك بموجب القانون.[1]

ثانيا: خصائص الجماعات المحلية

للجماعات المحلية خصائص عديدة تتمثل في:[2]

-اللامركزية: من أهم يوم يميز الجماعات المحلية هو اللامركزية بكل أنواعها " اللامركزية الإدارية، اللامركزية الوظيفية، اللامركزية الاقتصادية"، وهي تعني توزيع المهام بين السلطات المركزية والمرافق اللامركزية" البلدية والولاية "ومع خضوعها دوما لرقابة السلطات المركزية.

-الإستقلالية المالية: حيث تحظى الوحدات المحلية باستقلالية مالية بهدف تسيير وتجهيز مختلف مرافقها المحلية، من أجل تلبية مختلف متطلبات المواطنين وتجسيد البرامج والخطط التنموية والنهوض بمختلف الأوضاع.

-الشخصية المعنوية: هي اكتساب المنظمة أو المؤسسة الصفة القانونية فهي لها حقوق وعليها واجبات مثلها مثل الأفراد العادين لها ذمة مالية، وتقوم بمختلف الوظائف المخولة لها من طرف القانون.

- الإستقلالية الإدارية: بمعنى اكتساب البلدية والولاية الحق والإستقلالية في القيام بمختلف الوظائف الإدارية التي تنهض بأعبائها الإدارات المحلية التي وجدت من أجلها في الأصل، وهي تعني بذلك توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية والإدارات اللامركزية.

[1] القانون رقم07/12، المتعلق بالولاية، المؤرخ ب21فبراير2012، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ29فبراير2012، العدد12، ص09.

[2] أسماء سلامي، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد10، جامعة قسنطينة 3، 2016، ص413.

ثالثا: أهداف ووظائف الجماعات المحلية

-أهداف الجماعات المحلية:

وتتمثل اهداف الجماعات المحلية كما يلي: [1]

-تدريب القيادات على العمل التنفيذي والشعبي والسياسي على المستوى المحلي والوطني.

-المشاركة الفعلية في السلطة تطبيقا لمبدأ الديموقراطية.

-الوصول الى رفاهية المجتمعات المحلية بتحقيق التنمية الشاملة في جميع المستويات.

-ضمان العدالة في توزيع الخدمات الضرورية والأساسية وعدالة توزيع التمويل بناءا على تخطيط عملي سليم تشارك فيه المحليات.

-تحقيق أهداف التنمية وزيادة الرفاهية عن طريق تقسيم العمل لتحسين أداء وضائف الدولة.

2- وظائف الجماعات المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسساتها المختلفة من ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام ويمكن أن نحصر هذه الوظائف في: [2]

- الأمن والنظام العام: أي تسيير الشؤون المحلية وتنظيمها وتأطيرها كما تعمل كذلك على صياغة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء وغاز وغذاء وصحة وتهيئة عمرانية كذلك تقوم بحفظ الأمن العام وأمن الأشخاص، الممتلكات والحفاظ على النظام العام.

-المصلحة العامة المحلية: هنا تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات وميكانيزمات تنظيمية خاصة بكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ،يعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية ضرورية للمواطن والدولة على حد سواء ،في الأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين وتحسينها، و أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وكذلك أكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعامل مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.

---

[1] صاولي باسم، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر دراسة حالة خزينة بلديات بوشقوف، جامعة8ماي1945-قالمة-، الجزائر،2019، ص ص3،4.

[2] فيلالي خديجة، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية -دراسة حالة بلدية بوسعادة -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع إدارة وحكامة محلية، بجامعة المسيلة -الجزائر- 2012، ص16.

-الاتصـــال بالمحيط والاســـتماع للمواطن: وتتم هذه العملية بإشـــراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وإعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.

الفرع الثالث: هيئات الجماعات المحلية

تتكون هيئات الجماعات المحلية من المجلس الشـــعبي الولائي والوالي على مســـتوى الولاية، اما على مســـتوى البلدية فتتكون من المجلس الشعبي البلدي ورئيسها ونفصلها مع صلاحياتها كما يلي:

أولا: هيئات الولاية

تتمثل هيئات الولاية في كل من المجلس الشعبي البلدي والوالي نوضحهم كما يلي:

1-المجلس الشعبي الولائي: [1]

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس كل إقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه، وينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة خمس سنوات و ينتخب رئيسه من طرف جميع أعضاء المجلس بالإقتراع السري والأغلبية المطلقة من بين أعضائه، ويتشكل من 35 إلى 55 عضوا حسب عدد سكان ولاية.

ويمكن حصر صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الولائي فيما يلي: [2]

-التنمية الاقتصادية: يعد المجلس الشعبي الولائي مخطط للتنمية، حيث يبين الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من طرف الدولة في إطار مشـــاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية ويحدد المناطق الصـــناعية ومناطق النشـــاط في إطار البرامج الوطنية لإعادة التأهيل ويسـهل استفادة المتعاملين من العقار الاقتصـادي ويشـجع تمويل الاستثمارات في الولاية وتشـجيع التنمية الريفية.

-الفلاحة والري: يبادر المجلس الشعبي الولائي كل عمل في مجال حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتجهيز الريفي والوقاية من الكوارث الطبيعية وحماية الأملاك الغابية، كما يساعد مشاريع التزويد بالمياه الشروب والتطهير.

-تجهيزات التربية والتكوين: حيث تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية أنجاز مؤسســات التعليم المتوسـط والثانوي والمهني وصيانتها، وكذلك تجهيزها.

[1] أولاد لمختار سعدية، مرجع سابق، ص26.

[2] حسين حميد، تطور الجماعات المحلية وأثره على التنمية المحلية بالجزائر، المجلة العلمية للحوار الاقتصادي، المجلد02، العدد01، جوان2023، ص ص54،55.

-النشـاط الاجتماعي والثقافي: من خلال تشـجيع برامج ترقية التشـغيل بالتشـاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصـاديين وإنجاز تجهيزات الصحة التي تفوق إمكانية البلديات، ويساهم في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية الخاصة بالشباب وحماية التراث وتثمين القدرات السياحية للولاية.

-السـكن: من خلال برامج السـكن وتحديد الحظيرة العقارية المبنية وكذا الحفاظ على الطابع المعماري والقضـاء على السكن الهش بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية.

2-الوالي:

يتولى إدارة الولاية والي معين بمرسـوم يقدمه وزير الداخلية ويصـادق عليه مجلس الوزراء، كما يعتبر الوالي مندوب للحكومة وممثل لكل الوزراء يقوم بتنفيذ القوانين والمحافظة على النظام العام في إقليم الولاية ويمثل الدولة امام القضـاء وله صلاحيات تتمثل فيما يلي: [1]

-الصـلاحيات السـياسـية: يمثل الوالي رئيس الجمهورية على مسـتوى الولاية كما يقوم بإعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية ويعد تقارير لكل وزير يهمه الأمر عن كل نشـاط أو قضـية تتعلق بالحياة السـياسـية والإدارية والاقتصـادية والثقافية والاجتماعية في الولاية، وله أن يطلب مـن السلطة العليا القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة في القضايا التي يرى أنها ذات أهمية.

-الصـلاحيات الإدارية: يمثل الوالي السـلطة الإدارية في الولاية ويسـهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وتنفيذ قرارات الحكومة والتعليمات التي يتلقاها من مختلف الوزراء كما يقوم بالتنسـيق ويراقب كل مصـالح الدولة المكلفة بمختلف القطاعات في إقليم الولاية باستثناء: قطاع التربية -مصالح الضرائب وتحصيلها -إدارة الجمارك -مفتشية العمل -مفتشية الوظيف العمومي، -المصـالح التي يتجاوز نشـاطها إقليم الولاية ، وتخضـع هذه القطاعات إلى تسـيير السـلطة المركزية وتحكمها قواعد موحدة علـى المستوى الوطني، وهو المسؤول عن حفظ النظام العام كما أن الوالي مكلف بحماية حقوق وحريات المواطنين على مستوى الولاية.

وهنا تجدر الإشـارة إلى الدائرة والتي تعتبر من أجهزة الولاية ،وتكون تحت سـلطة الوالي وعليه يمكن أن نعرف الدائرة أنها قسم أو فرع إداري تابع للولاية لا يتمتع بالشخصية المعنوية أو الإستقلال المالي وليس لها أهلية التقاضي وبما أنها تابعة للولاية فهي تستمد شخصيتها القانونية منها.[2]

[1] فروخي وافية، آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية المسـتدامة وسـبل تفعيلها-دراسـة ميدانية على بلدية الدويرة-، مجلة الدراسـات الاقتصـادية المعاصرة، العدد05 ،2018، ص91.

[2] لصلج نوال، النظام القانوني للدائرة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد07، سبتمبر2017، ص98.

يتولى رئيس الدائرة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، تحت سلطة الوالي وبتفويض منه على الخصوص ما يلي: [1]

- ينشط وينسق عمليات تحضير مخططات البلدية وتنفيذها.
- يصادق على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون.
- يوافق على المداولات وقرارات تسير مستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل وإنهاء المهام.
- يسهر على التسيير المنتظم للمصالح في إطار ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب التنظيم المعمول به للبلديات التي ينشطها.
- يحث ويشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها تكون موجهة إلى إنشاء الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية احتياجات الأولية للمواطنين وتنفيذ مخططات التنمية.

ثانيا: هيئات البلدية

حسب قانون البلدية المادة15، تتكون أجهزة البلدية من هيئتين هما هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.

1-المجلس الشعبي البلدي:

وهو هيئة تداولية ينتخب لمدة خمس سنوات يتشكل من مجموعة أعضاء يتم انتخابهم من طرف سكان البلدية حيث أن الكثافة السكانية هي معيار تحديد عدد أعضاء المجلس، ويشكل من بين اعضاءه لجان دائمة ومؤقتة ويتراوح عدد الأعضاء من 13الى 43عضوا.[2]

للمجلس الشعبي البلدي صلاحيات حيث أنه مكلف قانونا بعدة مهام في عدة مجالات: [3]

-في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز: يقوم المجلس بتحضير المخطط البلدي للتنمية ويصادق عليه ويسهر على تنفيذه بانسجام مع المخططات القطاعية للولاية كما يقوم بمتابعة تطور وتوسع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة.

---

[1] غشة ادريس، دور البلدية والولاية في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم قانون عام، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2018، ص17.

[2] حاج عمر عائشة، تأثير التعديلات المتلاحقة على قانوني البلدية والولاية على التنمية المحلية –دراسة في بلدية متليلي بغرداية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة غرداية،2021الجزائر، ص16.

[3] فروخي وافية، مرجع سابق، ص92.

-في المجال الاجتماعي: يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفق المقاييس الوطنية ومتطلبات الخريطة المدرسية ويعمل على صيانتها ويشجع النقل المدرسي ويتخذ الإجراءات التي من شأنها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ويقدم المساعدة لها في مجال الصحة والشغل والسكن.

-في المجال المالي والاقتصادي: يقوم المجلس الشعبي البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططاته التنموية. إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية كما يخول لها القانون أن ينشأ مؤسسات اقتصادية) ذات طابع صناعي او تجاري (تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال املالي لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عملية التنمية المحلية).

2-رئيس المجلس الشعبي البلدي: إن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمثل الوجه الثاني للجماعة الإقليمية ويعين من بين أعضاء المجلس المنتخبين ويمثله في جميع المراسم والتظاهرات الرسمية .[1]

وقد أسندت له عدة مهام وصلاحيات على عدة مستويات نذكر منها:[2]

-باعتباره ممثلا للدولة:

وتتمثل مهامه فيما يلي:

-تمثيل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى إقليم البلدية، ويتمتع رئيس مجلس الشعب البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية.

-يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي عملية التصديق على الوثائق ونشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذه في حدود إقليم البلدية.

-باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات المجلس، وتنفيذ مداولاته ويقدم بين كل دورة وأخرى تقريرا وحتى يتمكن من القيام بمهمة التنفيذ في الآجال المعقولة خول له المشرع بموجب المادة 69 من قانون البلدية10-11 الاستعانة بهيئة تنفيذية تتولى الإشراف والمتابعة بخصوص مداولات المجلس.

[1] سويقات احمد، الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، جانفي 2016، ص65.

[2] أولاد المختار سعدية، مرجع سابق، ص25.

– باعتبارها ممثلة للبلدية:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تمثيل البلدية في جميع التظاهرات الرسمية كما يتولى رئاسة المجلس الشعبي البلدي وتنفيذ ميزانية البلدية ويتابع تطور مالية البلدية كما يتخذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية ويتمتع بصفة الآمر بالصرف ويبرم العقود المختلفة بسم البلدية ويتولى مراقبة حسن تنفيذها ويمارس حق التقاضي بسم البلدية ولحسابها، كما يسهر على حسن سير مؤسسة البلدية.

الفرع الرابع: مصادر تمويل الجماعات المحلية:

يمكن تعريف هذه الإيرادات على انها مجموعة الدخول التي تحصل عليها الجماعات المحلية من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتنقسم إيرادات الجماعات المحلية إلى ما يلي:

أولا: الموارد الذاتية للجماعات المحلية: وتتمثل الموارد الذاتية للجماعات المحلية فيما يلي:

1–إيرادات الجباية والرسوم: إن معظم المداخل المالية لميزانية الهيئة المحلية هي ذات طابع جبائي يشترط لنجاعتها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل لتكون الوعاء الجبائي من جهة وكذلك تكاثف جهود الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحسين مستوى الضرائب والرسوم ،لأن المبالغ المحصلة فعلا هي التي يتم اعتمادها في الميزانية تبعا لوثيقة بطاقة الحسابات المعمول بها في إعداد ميزانية البلدية ،وتوجه هذه الرسوم سواء بصفة كلية أو جزئية إلى ميزانية البلدية ومنها الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري ورسم على التطهير والرسم على القيمة المضافة ورسم الذبح بالإضافة إلى الضرائب الأخرى كالضريبة الجزافية الوحيدة التي عوضت الرسوم السابقة والضريبة على الممتلكات و قسيمة السيارات.[1]

2–ممتلكات الجماعات المحلية: هي تلك الموارد الناتجة عن أملاك تعود ملكيتها للوحدة التي تتمتع بحرية التصرف فيها في صورة ايجار، أو ربح من مشروعات اقتصادية على المستوى المحلي.

تفرض الهيئات المحلية مبالغ مالية مقابل استعمال أفراد لأملاكها مقابل استفادتهم من الخدمات التي تقدمها المؤسسات او المشروعات العامة المحلية والهدف من تقديم خدمات هو الحصول على ربح مثل الأسواق المحلية ،إدارة مرافق الغاز والكهرباء، البريد والمواصلات، المذابح ،الخدمات الترفيهية.[2]

---

[1] خويلد عفاف، بهلولي فيصل، الدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر–دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها–، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد02، العدد01، جوان2019ص ص 49،50.

[2] كنوش نجية، مدى فاعلية الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية–، الجزائر،2016، ص16.

ثانيا: الموارد المالية الخارجية للجماعات المحلية

1-القروض: تمثل موردا ماليا آخر تلجأ إليه الجماعات المحلية لتمويل عملياتها للتجهيز والاستثمار ،وهو مجموعة من المبالغ المالية التي تحصل عليها الإدارة المحلية إما من البنوك أو الجمهور مع التعهد بردها مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها.[1]

2- الإعانات الحكومية:

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانة الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.[2]

3-الهبات والوصايا: بصفة عامة هي كل ما تبرع به المواطنون من اجل المساهمة في تمويل المشاريع وكذا خزينة الجماعات المحلية ،كما يمكن ان تكون في شكل وصية يتركها المواطن بعد وفاته او هبة يقدمها مغترب لتخليد اسمه في بلده مثلا، وتجدر الإشارة ان الهبات والوصايا مرتبطة بمدى وجود ثقافة التبرع لدى المواطنين وقدراتهم.[3]

المطلب الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية

إن الجماعات المحلية ترتبط بمفهوم آخر وهو التنمية المحلية حيث يعتبر هذا الأخير هدفا تسعى لتحقيقه الجماعات المحلية، وقد عرف مفهوم التنمية المحلية تطورا بصفة عامة بحيث تعتبر تنمية المحلية عملية معقدة متعددة الأبعاد وتسعى لإحداث تغييرات جذرية في مختلف المجالات وبالتالي أصبح لها أهمية بالغة لست الفراغ الذي يمكن أن تتركه السلطات المركزية.

---

[1] اعراب كريمة، عمريو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية-بلدية وولاية بجاية نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبر الرحمان ميرة-بجاية-، الجزائر،2015، ص ص 15،16.

[2] رقاب طارق، معاش قويدر، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر- دراسة تحليلية لبعض البرامج -، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد06، العدد01،2023،76.

[3] زايدي ايمان، بلحطام أسماء، دور مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر دراسة حالة –بلدية برج بوعريريج2022-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم تسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج-، الجزائر،2022، ص26.

الفرع الأول: ماهية التنمية المحلية

سنتناول في هذا الفرع تعريف التنمية المحلية وارتباطها بمفهوم التنمية المستدامة من خلال الجانب البيئي الذي توليه التنمية المستدامة أولوية وكونه أصبح بعد من ابعاد التنمية المحلية وكذلك خصائص وأهداف التنمية المحلية.

أولا: تعريف التنمية المحلية

التنمية المحلية هي استراتيجية إنمائية عملية المنحى تعزز الإمكانات المحلية، وتعتمد على الجهات الفاعلة المحلية والديناميكيات التي تحركها، وتفسر وتستفيد من السياسات الحكومية والمساعدات الخارجية. وبالاعتماد على قيم مثل التبعية والإبداع والتضامن، غالبا ما تنطوي هذه الإستراتيجية على تغيير في ثقافة كل من المجتمع، وكذلك الحكومة المركزية ووكالات التنمية الدولية.[1]

تعرف التنمية المحلية أيضا على أنها عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ،ترتكز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة ،وتتطلب تظافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة ،وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة.[2]

وعليه يمكن أن نعرف التنمية المحلية أنها العمليات التي يتم بها توحيد وتضافر جهود الحكومة والجهود الشعبية من خلال استغلال مختلف الموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية الممكنة لتحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي أمور ساعدتها على المساهمة في تقدم القومي.

كما يرتبط مفهوم التنمية المحلية بمفاهيم عديدة يمكن أن نتطرق إلى أهمها وهو مفهوم التنمية المستدامة، وتعرف على أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع تعمل على ربط بين الموارد المحلية والبيئية الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي. [3]

---

[1] ZAlATOU NAIMA, le rôle de la collectivité locale dans la gestion du développement locale, cas des communes oranaises, journal d'études économiques shuaa, n°4,2018, p07.

[2] بلقليل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–، الجزائر،2018، ص27.

[3] رشيدة بجحفة، رضا بن التومي، " الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي أمحمد بن علي ولاية غليزان وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة – دراسة حالة– " مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السابع، العدد الاول، جوان2023، ص 148.

إذا فالتنمية المستدامة لها علاقة وطيدة مع التنمية المحلية، فإذا كانت التنمية المستدامة هي بالأساس تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي فإن التنمية المحلية أصبحت مع تزايد الاهتمام بالبعد البيئي تتضمن هي الأخرى ذلك البعد البيئي الذي أصبح بعدا من أبعادها.[1]

ثانيا: خصائص التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بالعديد من المميزات والخصائص نذكر منها: [2]

-المشاركة المجتمعية للمجتمع المحلي في عملية التنمية المحلية.

- عملية منظمة مقصودة.

- الاعتماد على القدرات والإمكانيات المحلية.

-هي عملية جوهرها الخصوصية المحلية.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية فيما يلي:[3]

-الأهداف السياسية:

ترتبط الأهداف السياسية بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب وهو مبدأ أساسي للإدارة المحلية والذي يحقق عدة أهداف منها: الديمقراطية، دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي.

- الأهداف الإدارية:

تحقيق الكفاءات الإدارية التي تلعب دور فعال وأساسي في الإدارة المحلية للخدمات المختلفة وأداء الوظائف العامة التي يصطلح بها المجلس المحلي.

- الأهداف الاجتماعية:

إن الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الاقتصادية والإدارية المحلية. كما انها وسيلة لحصول أفرادها على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.

---

[1] رشيدة بجحفة، رضا بن التومي، مرجع سابق،ص148.

[2] سايح فطيمة، " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة " مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 03، العدد 01، جوان 2020، ص25.

[3] أولاد المختار سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 16. 17.

– الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

–توفير مصادر تمويل محلية من خلال الضرائب والرسوم المحلية والإيرادات وأملاك المجالس المحلية.

–تأسيس مشروعات اقتصادية تلاءم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح المشاريع الاقتصادية التي تحتاجها الوحدة المحلية.

الفرع الثاني: مقومات وأبعاد التنمية المحلية

سنعرض في هذا الفرع مختلف مقومات التنمية المحلية وابعادها الاقتصادية، الاجتماعية وكذلك البيئية والتي تؤدي إلى تنمية محلية عادلة وشاملة وتمس مختلف القطاعات وخاصة الحيوية ويستفيد منها كل المواطنين.

أولا: مقومات التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة مقومات ومن أهمها: [1]

–إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: وهو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي.

– تحقيق الذات وتأكيد شعور بالانتماء للإنسانية: فقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي مؤشرا للمكانة الاجتماعية.

– تقليل التفاوت بين الأفراد: تعيش معظم البلدان النامية في تميز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليل عليها وهذه مظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة.

–بناء الأساس المادي للتقدم: إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي.

–زيادة الدخل المحلي: إن زيادة الدخل سواء المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك المداخيل المبرمجة من خلال المشاريع وإقامة خطط.

[1] أولاد المختار سعدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

ثانيا: أبعاد التنمية المحلية

تتكون التنمية المحلية من عدة أبعاد سوف نلخصها في ثلاث نقاط: [1]

-البعد الاقتصادي: وذلك بغية تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، من خلال التركيز على القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة سواءا عن طريق النشاط الزراعي او الصناعي أو الحرفي وبالتالي نجد ان المنطقة التي تكون قادرة على تحديد خصائصها وتكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي الخاص بها وبالتالي خلق فرص عمل وامتصاص البطالة وتوفير منتوجات اقتصادية تتميز بها المنطقة.

-البعد الاجتماعي: وذلك من خلال تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية وضمان الديموقراطية وبالتالي يلعب البعد الاجتماعي دور مهم في توفير حياة اجتماعية متطورة التي تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة.

-البعد البيئي: تركز التنمية المحلية على البعد البيئي وتسعى جاهدة للحفاظ عليه، بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزه، فالتنمية المحلية تراعي الإدارة السليمة للموارد الطبيعية من استهلاك وتوزيع وتقلل استنزافها.

يمكن الجزم أن التنمية المحلية ملزمة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

الفرع الثالث: مرتكزات وقواعد التنمية المحلية

سنعرض في هذا الفرع مرتكزات وقواعد التنمية المحلية كون التنمية المحلية موجهة للمجتمع المحلي فتتطلب التخطيط السليم والشامل المبني على معطيات وبيانات دقيقة لتحقيق أهدافها.

أولا: مرتكزات التنمية المحلية

لقد ركزت التنمية المحلية على ما يلي: [2]

-الاعتماد على الاستغلال القانوني للموارد المحلية.

-المشاركة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية.

- التخطيط الفاعل والتنسيق وخلق الانسجام بين مختلف القطاعات.

-الشمولية والتكامل.

[1] سايح فطيمة، مرجع سابق، ص ص 24،23.

[2] أسماء سلامي، مرجع سابق، ص ص 424،423.

ثانيا: قواعد التنمية المحلية

للتنمية المحلية عدة قواعد نذكر منها ما يلي: [1]

-مشاركة أفراد المجتمع المحلي: وهو أهم قاعدة ويستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل لتحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والإجتماعية.

-توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم المباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة.

- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: وهي كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشـــرية المتوفرة في المجتمع المحلي وحيث تعد هذه القاعدة ذات نفع إقتصادي كبير في التنمية المحلية.

- تكامل المشـروعات والخطط التنموية: حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشـروعات والخطط على القضـاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة.

- ضـرورة مسـاعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: وتحث هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها إنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية من خلال إعداد فنيين وتدبير نفقات وتوفير الأجهزة الحديثة.

- الإســراع بالنتائج المادية الملموســة: وفقا لهذه القاعدة نجد بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضــرورة التركيز على الخدمات سـريعة النتائج كالخدمات الطبية والمشـروعات الاقتصـادية ذات العائد السـريع التي تلبي حاجات ضـرورية بالنسبة للأفراد المحليين وبالمقابل الإبتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة ومدى الزمني الطويل.

-توظيف القيم والتصــورات القائمة في المجتمع: حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصــورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائق كبير أمام المشروعات التنموية كما يمكن أن تشكل حافز وعامل مدعم لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية.

- التقويم المســتمر: ويعتبر من أهم القواعد لتنمية المحلية لما يوفره من إمكانيات التعرف على ســير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها، والعمل الفوري على حلها، كما يوضح مدى التغيير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في التنمية المحلية والتغيرات التي طرأت على البيئة المحلية من جراء نفس العمل.

[1] بزرل كبير حمزة، بن عدة رابح، " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراســة حالة بلدية مازونة –" أطروحة مقدمة لنيل شــهادة الماســتر، شــعبة تســيير التقنيات الحضرية، التخصص تسيير الجماعات المحلية والحوكمة، بجامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 – الجزائر – 2016، ص ص 22 ،23.

المطلب الثالث: العلاقة بين الجماعات المحلية والتنمية المحلية

تلعب الجامعات المحلية (البلدية، الولاية) دورا هاما في مجال التنمية المحلية من خلال الصلاحيات الممنوحة لها المتمثلة في مهام التخطيط والتوجيه والرقابة التي تجعلها آداه لتلبية حاجات المواطن، كما أن نجاح العملية التنموية يحتاج للحركة والفاعلية التي تتمثل في نظام الإدارة المحلية.

الفرع الأول: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية

وهذا من خلال تطبيق مبادئ الحكم المحلي الراشد حيث يمكننا تمييز هذه المبادئ كما يلي: [1]

-الشفافية: بحيث تشارك العديد من الجهات الفاعلة في الحكم المحلي، ومن المهم إعطاء الجميع الشعور بالمسؤولية ويجب أن يكون لديهم معلومات عن أســـس ومعايير اتخاذ القرار في الدولة، وعن دوافع قرارات محددة، والأحكام المخططة، وشفافية تخصيص الموارد على المستوى المحلي. من خلال تخطيط ميزانية محددة.

-المشـــاركة: إن درجة تبادل المعلومات تزيد من المشـــاركة المحلية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة درجة المشـــاركة في البداية واحتمالات التنافس عند اتخاذ المواقف.

-المقبولية: بحيث يتوافق مع السـيطرة على السـلطة التي تمارس داخل الدولة والمجتمع، التزام المسـؤولين بتفسـير قراراتهم، وتتطلب المقبولية تعريفاً واضحاً للمهام وقواعد العمل الخاصة بالمؤسسة العامة أو الخاصة.

-الكفاءة: ويفترض أنه يجب استخدام الموارد المالية والبشرية على النحو الأمثل، دون تأخير أو فساد أو هدر، ويستند هذا المبدأ إلى افتراض أن الميل إلى دفع الضرائب يتناسب مع درجة استشارة المواطنين بشأن تخصيص الموارد وإمكانيات مسائلة السلطات المحلية.

-عدم التمييز: ولا ينبغي استبعاد أي مجموعة من السلطة أو توزيع الموارد، وهذا يعني أيضًا ضرورة تنفيذ سياسات نشطة لصالح إدماج الفئات المستبعدة، ويجب ان يطبق عدم التمييز بشكل صريح للحد من عدم المساواة بين السكان.

[1] ATOUI Souhila, Relation d'influence entre les politiques de développement local et Les processus de décentralisation : Cas de la commune de Bejaia, Mémoire de Master, en Sciences de Gestion, Option : Management Economique des Territoires et Entrepreneuriat, UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Algérie,2013, p35,36.

الفرع الثاني: البرامج التنموية المحلية

تعتبر البرامج التنموية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية من خلال برامج التجهيز والبرامج الوطنية المدعمة للإصلاحات الاقتصادية.

أولا: البرنامج البلدي للتنمية المحلية (pcd)

وهو عبارة عن مخطط شامل لتنمية وهو أكثر تجسدا للامركزية على مستوى الجمعات المحلية، ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية على المستوى المحلي وأيضا العمل على تلبية حاجيات المواطنين الضرورية، وكذلك دعم القاعدة الاقتصادية ويشتمل محتوي هذا المخطط عدة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن المحلي كالصحة والمياه والتطهير وغيرها وكذلك أيضا التجهيزات الفلاحية.

تنص المادة 86 من قانون البلدية 11-10 على أن البلدية هي التي تقوم بإعداد مخططها التنموي والسهر على تنفيذه كما يسجل المخطط البلدي للتنمية بسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي عملية التنفيذ ويشترط أن يتماشى المخطط البلدي مع المخطط التنموي الوطني وأن يكون مكملا للاستثمارات التي تقوم بها السلطات المركزية.[1]

ثانيا: البرامج القطاعية غير المركز للتنمية (psd)

وهي برامج تجهيز عمومي غير ممركزة أنشأت بهدف تحقيق التوازن الجهوي وتسجل باسم الوالي وتبلغ رخصة برامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ويبرز هذا المقرر في الملحق المحتوى المادي للبرنامج المعتمد او المقاييس والمؤشرات الأخرى، كما تغطي رخصة البرنامج المبالغ الجديدة للسنة وضبط تكاليف البرامج الجاري إنجازها.

ثالثا: البرامج القطاعية الممركزة للتنمية(psc)

هي مخططات وطنية تدخل ضمنها كل استثمارات الدولة التي تقترح من طرف المديريات الولائية او الولاية ،وتسن من طرف الحكومة و الوزارات المركزية في العاصمة وتتابع من طرف المديريات الولائية وترفع التقارير دوريا الى الوزارات التابعة لها وتخصص لها أظرفة مالية ضخمة لتحقيق سياسة الدولة اقليميا وتتضمن جميع مخططات الاستثمار في ميدان السكن والعمران ،الفلاحة ،الكهرباء ...الخ.[2]

[1] بهلولي فيصل، خويلد عفاف، مرجع سابق، ص 52.

[2] بوعنان صباح، ضياف زينب،"مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية وانعكاساتها على التنمية المحلية –دراسة تطبيقية ببلدية توقرت"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة غرداية،2023/2022، ص26.

رابعا: صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (FCCL)

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 116/14المؤرخ في 24مارس 2014، كما نصت المادة 2من المرسوم على أن الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية الوزير الأول المكلف بالداخلية حسب نص المادة 03من نفس المرسوم، مقره بمدينة الجزائر يديره مجلس توجيه الذي يرأسه الوزير الأول ويسيره المدير العام، ومن أهم موارده نجد ما يلي: [1]

-الإعانات السنوية الممنوحة من ميزانية الدولة لتسيير الصندوق.

-المساهمات الإجبارية للبلديات والولايات التي تحدد سنويا بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير الداخلية.

-نسبة بعض الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي.

خامسا: برامج ممولة من ميزانية الولاية(BW)

تعتبر المشاريع التنموية المحلية الممولة من ميزانية الولاية الأداء الأنسب للقيام بعملية التنمية لما تتضمنه من أهداف كالتكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين من خلال تزويدهم بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، التهيئة الحضرية وفك العزلة عن المناطق النائية.، حيث يقوم المجلس الشعبي الولائي بإعداد مخططات التنمية وفق الأهداف المسطرة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية. ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية والعمل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للولاية.

سادسا: برامج ممولة من التمويل الذاتي (ميزانية البلدية BC)

يعتبر التمويل المحلي من بين المصادر التي تعتمد عليها البلدية في تمويل مختلف المشاريع المحلية، فالتمويل الذاتي الذي يعتبر مصدر رئيسي في مجال التجهيز المحلي حيث أصبح لا يغطي سوى نسبة 10 بالمائة على الأكثر في تمويل الاستثمار العمومي، حيث أن العجز السنوي الذي تشهده الكثير من البلديات راجع إلى المديونية المتراكمة عبر السنوات من جراء نقص الموارد ا المتاحة في إطار تمويل المالية وعدم نجاعة استغلالها وكذا عبئ المهام الموكلة للجماعات المحلية والتي تفوق إمكانيات التنمية المحلية مما أدى لعدم التوازن بين الوسائل والمهام، لذا فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت موارد متاحة ،خاصة الموارد الجبائية لذلك نجد معظم البلديات تعتمد في تمويل مشاريعها على مصادر خارجية. [2]

[1] زيادي ايمان، بلحطام أسماء، مرجع سابق، ص 21.

[2] مفيدة نادي، مراد ماحي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل –دراسة حالة ولاية تيبازة–، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، مجلد09، العدد02، ديسمبر2022، ص238.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث الى ما توصل اليه باحثين سابقين في مجال دراستنا لما له علاقة بها حيث تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، المطلب الأول تناول عرض الدراسات السابقة باللغة العربية، أما المطلب الثاني تناول الدراسات باللغة الأجنبية والمطلب الثالث فتناول مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

– دراسة (بلقليل نور الدين،2018) بعنوان "أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ـــ دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على آليات الجماعات المحلية للمشاركة في التنمية المحلية وكيفية تسيير وتنفيذ هذه الاليات ومعرفة واقع التنمية المحلية في الولايتين.

ولقد اعتمد الباحث في معالجة موضوع الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث ويساعد في التحليل والتفسير.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

–تحتاج التنمية المحلية إلى توظيف جميع الوسائل المادية والمالية والبشرية الممكنة خاصة المشاركة الشعبية.

– المخطط البلدي للتنمية (BCD)، هو برنامج أكثر شمولية وتجسيدا للامركزية ومهتم بتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين (ماء الشرب، التطهير، الطرق...).

– حصيلة إيرادات الميزانية المحلية للجماعات المحلية موضوع الدراسة، أصبحت غير معتبرة بسبب تقليص الدولة لنسب معتبرة من الضرائب كانت تعد للجماعات المحلية ووجهت للخزينة وجهات أخرى.

–دراسة (فتيحة كرمية،2020)، تحت عنوان "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل –دراسة حالة بلدية برج بوعريريج–»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر شعبة علوم اقتصادية تخصص إقتصاد تقديري وبنكي، جامعة برج بوعريريج.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أسس نجاح الجماعات المحلية في الجزائر عامة وولاية برج بوعريريج خاصة ومعوقاتها ومحاولة معرفة وضعية المشاريع التنمية في مناطق الظل في بلدية برج بوعريريج.

لقد إعتمد الباحث في معالجة موضوع الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف وصف وتحليل مفاهيم المتعلقة بالموضوع ومنهج دراسة الحالة لربط الجانب النظري بالواقع العملي.

ومن اهم النتائج المتوصلة إليها من خلال هذه الدراسة تجد:

-الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى استقلالية أكثر في تسيير شؤونها وقوانين واضحة لنظام الجماعات المحلية.

-تنويع القدرات الاقتصادية والحرفية لمناطق الظل المعزولة ووضع نظام المتابعة المشاريع على مستوى الولاية.

-قلة اليد المعاملة المتخصصة وعدم كفائتها يؤثر سلبا على إنجاز المشاريع التنموية في بلدية برج بوعريريج في مناطق الظل المتضررة.

– دراسة (دوحي حسيبة، غراب نوال، 2019)، تحت عنوان "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية بلدية برهوم" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر قسم علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال المؤسسات ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة–.

هدف الباحث في هذه الدراســـة هو فهم أعمق لموضـــوع التنمية وتحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية، وإبراز دورها في عملية التنمية المحلية والتحديات التي تحد من عملها.

وقد اعتمد الباحث في معالجة موضوع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كونه يصف ويحلل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وربطها بالجانب الميداني.

ومن أهم نتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة نجد:

– تحقيق التنمية المحلية الفعلية وفق معدلات مرتفعة بحاجة لتدفق الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت.

– نجاح البلدية في تحقيق التنمية المحلية مرهون بالتفاعل والمشـــاركة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية لمختلف مراحل عملية تنموية.

-إن فشل البلدية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلى عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة والإمكانيات المتاحة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

–الدراسة الأولى:(Zalatou naima، 2018) بعنوان «le rôle de la collectivité locale dans la gestion du dèveloppement locale, cas des communes oranaises,universitè d'oran2 »,journale d'etudes èconomques shuaa ,n°4.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تحقيق التنمية المحلية حسب الظروف الراهنة للسلطات المحلية من خلال قدرتها على توليد الموارد الازمة لتمويل عملية التنمية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويحلل المفاهيم المتعلقة بالموضوع ومن اهم النتائج المتوصل إليها نجد:

–من الصعب تمويل أعمال التنمية المحلية ولا تتوافق دائما مع احتياجات المجتمع لذلك من المهم تزويد المجتمعات بالتمويل الازم المناسب والعادل وتشجيع عملية اللامركزية والتنمية التشاركية والمتكاملة على المستوى المحلي.

–الحاجة لفهم مشاكل التنمية الريفية في إطار محلي وكذلك لابد من التدخلات المحددة من قبل السلطات المحلية لتحسين البنى التحتية كالإسكان والطرق كون النمو الاقتصادي لا يكون تلقائيا لصالح الكل.

–إعداد دراسة خاصة بكل ولاية لتحديد الإمكانيات الاقتصادية المتاحة لكل محلية خاصة الموارد الطبيعية والمشتركة منها مع الجماعات الأخرى، الموارد البشرية، والبنية التحتية.

الدراسة الثانية:(Atoui Souhila ,2013) بعنوان « sur Relation d'influence entre les politiques de développement local et les processus décentralisation de de la commune de Bejaia », Mémoire de fin de cycle En vue d'obtention d'un diplôme de Master, en Sciences de Gestion, Option: Management Economique des Territoires et Entrepreneuriat, Université Abderrahmane Mira De Bejaia.

تهدف هذه الدراسة الى تقييم التنمية المحلية ومدى تجسيد الامركزية ودورها في في الحد من الفقر في بلدية بجاية ومدى مشاركة السكان في عملية اتخاذ القرار.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة الذي يخدم الجانب التطبيقي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نجد:

–عدم وجود لا مركزية حقيقية في بلدية بجاية أي غياب المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وبالتالي لابد من:

–تعزيز التشاور بين أصحاب المصلحة والشركات من خلال انشاء شراكات خاصة بين القطاع العام والخاص.

-رفع مستوى الوعي وإبلاغ أصحاب المصلحة بأهمية اعتماد عملية الحوكمة لنجاح المشاريع التنموية.

- تفويض الصلاحيات والسلطات للمسؤولين المنتخبين المحليين وإتاحة مشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين وذلك توسيعا للامركزية.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

من خلال مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، أول ما تم الوقوف عليه هو أن الدراسة الحالية تشترك مع جل الدراسات السابقة في المتغيرات المتمثلة في الجماعات المحلية والتنمية المحلية، كما تم التركيز على اظهار العلاقة بين المتغيرين في كل من الدراسات السابقة والدراسة الحالية ويمكننا أن نوضح أوجه التشابه والاختلاف من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسات الحالية والسابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
بالقليل نور الدين،2018	تتشابه في الهدف من الدراسة وهو معرفة آليات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية استخدام المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري.	الاختلاف يكمن في الحد المكاني والزماني للدراسة حيث دراستنا حدها ولاية برج بوعريريج على مستوى مقر الولاية سنة2023. اما الدراسة السابقة فهي رسالة دكتوراه حدها المكاني والزماني هو ولاية المسيلة وباتنة، سنة 2018
فتيحة كرمي2020	-تتشابه في المتغير والهدف من لدراسة وهو معرفة دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ولاية برج بوعريريج ووضعية مشاريع التنمية بمناطق الظل -استخدام المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري ومنهج دراسة حالة للجانب التطبيقي.	-تختلف في الإطار الزماني حيث هذه الدراسة أجريت سنة 2020، أما درستنا فأجريت سنة 2023. -بالنسبة للجانب التطبيقي فقد ركزت الدراسة السابقة على بلدية برج بوعريريج، أما دراستنا فكانت على مستوى الولاية ككل.
دوحي حسيبة، غراب نوال، 2019	تتشابه في المتغير والهدف من الدراسة وهو معرفة كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ولاية المسيلة - استخدام المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري.	تختلف في الإطار الزماني والمكاني حيث هذه الدراسة أجريت سنة2019على مستوى بلدية برهوم بالمسيلة، أما دراستنا فأجريت سنة 2023بولاية برج بوعريريج

زلاتوي نعيمة،2018	تتشابه في المتغير والهدف من الدراسة وهو معرفة دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. – استخدام المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري.	الاختلاف يكمن في الحد المكاني والزماني للدراسة حيث هذه الدراسة أجريت على مستوى بلديات وهران سنة 2018.
عطوي سهيلة،2013	–تتشابه من خلال هدف الدراسة لمعرفة مدى تجسيد اللامركزية ودورها في تحقيق التنمية. – استخدام المنهج الوصفي لإثراء الجانب النظري.	تختلف من حيث الإطار المكاني والزماني حيث أجريت الدراسة سنة 2013على مستوى بلدية بجاية. –الدراسة أجريت بهدف الحصول على رسالة ماجستير.

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لما سبق.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا للإطار النظري لكل من الجماعات المحلية والتنمية المحلية، كما تم عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع، ويمكننا القول ان الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) ومن خلال الصلاحيات المخولة لها تعتبر المسير والمنفذ للمشاريع التنموية المحلية، والتي توفر مختلف الخدمات الأساسية في قطاعات مهمة كالصحة والتعليم، فهي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

تعتمد الجماعات المحلية في تمويلها لمختلف المشاريع على مصادر داخلية تتمثل في الإيرادات الجبائية وممتلكاتها أما مصادر التمويل الخارجية فتتمثل في إعانات الحكومة وهي مختلف البرامج التي تستفيد منها الجماعات المحلية والتي تمنحها السلطات لها وكذلك القروض والهبات والوصايا.

يساهم تطبيق مبادئ الحكم الراشد من قبل الجماعات المحلية من خلال الشفافية والمشاركة، المقبولية وعدم التمييز، وكذلك مختلف برامج التجهيز التي تستفسد منها الجماعات المحلية والمتمثلة في البرنامج البلدي للتنمية والبرنامج القطاعي الممركز وغير الممركز وصندوق التضامن والضمان والجماعات المحلية إضافة إلى التمويل الذاتي على مستوى كل من ميزانية الولاية وميزانية البلدية في تجسيد مختلف المشاريع التنموية على مستوى مختلف القطاعات.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الفصل النظري إلى اهم المفاهيم المتعلقة بالجماعات المحلية والتي تتمثل أساسا في الولاية والبلدية وصلاحيات كل منهما وكذا مصادر تمويلها والتي تنقسم الى مصادر ذاتية ومصادر خارجية، كذلك التنمية المحلية واهم قواعدها ومختلف البرامج التنموية المحلية والتي تساهم في تطبيق السياسة التنموية، اما في هذا الفصل التطبيقي فسنحاول اسقاط ما تطرقنا اليه في الجانب النظري على الواقع، وذلك من خلال دراستنا التي سنجريها على مستوى ولاية برج بوعريريج حول دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية خاصة بمناطق الظل على مستوى الولاية، وذلك على مستوى مقر الولاية، من خلال المبحثين:

المبحث الأول: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: تجربة ولاية برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج

سنتناول في هذا المبحث تقديم لولاية برج بوعريريج من خلال الموقع الجغرافي، السكان وتوزيعهم والمناخ وتضاريس الولاية وكذلك التنظيم الإداري، وعرض للهيكل التنظيمي لمقر الولاية.

المطلب الأول: تقديم لولاية برج بوعريريج

تعتبر ولاية برج بوعريريج ولاية جزائرية من ولايات الهضاب العليا الشرقية، تقع في الشرق الجزائري وهي ملتقى عدة طرق ومناطق، عندما تحط الرحال بها تجد نفسك أقرب إلى معظم ولايات الوطن فهي أقرب إلى الشمال والبحر عبر ولاية بجاية وإلى الجنوب والصحراء عبر بوابة المسيلة وإلى الشرق والهضاب الشاسعة عبر منفذ ولاية سطيف فلقبت "بعاصمة البيبان"، وتوظف أعداد هامة من أبناء الولاية، وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بعدة منتجات غذائية واستهلاكية وإلكترونية وكذلك منتجات تجميلية وكذا تضم معظم شركات الاستيراد.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي والتضاريس والمناخ

أولا: الموقع الجغرافي

تعتبر ولاية برج بوعريريج من ولايات الهضاب العليا الشرقية، تعتبر همزة وصل بين الشرق، الغرب والجنوب، انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984 مقسمة إداريا إلى عشرة (10) دوائر وأربعة وثلاثون (34) بلدية، تمتد على مساحة 3920 كم^2، يحدها:

-من الشمال: ولاية بجاية.

-من الغرب: ولاية البويرة.

-من الجنوب: ولاية المسيلة.

-ومن الشرق: ولاية سطيف.

ثانيا: التضاريس

يتراوح ارتفاع الولاية بين علو قدره 1885 م على جبل الشلج بسلسلة المعاضيد بمنطقة تقلعيت، أين تتواجد قلعة بني حماد والنقطة المنخفضة بواد بوسالم بالشرق على ارتفاع 302 م، حيث يمكن تقسيم تضاريس الولاية الى ثلاث مناطق رئيسية:

- منطقة الهضاب العليا.
- المنطقة الجبلية.
-المنطقة السهلية.

1-منطقة الهضاب العليا:

تمتد من سلسلة البيبان غربا الى سد عين زادة شرقا، ويحدها من الشمال أعالي ثنية النصر وبرج زمورة، وجنوبا جبال المعاضيد.

تتميز هذه المنطقة بسطح مموج يحتوي في أعاليه على تراب أصفر كلسي صلصالي وفي أسفله على طمي ورواسب وتمتد الهضاب على أكبر مساحة من إقليم الولاية مع نسبة أمطار معتدلة تتراوح بين 400 الى 600 ملم ماعدا في موسم الجفاف، وتصلح المنطقة لزراعة الحبوب.

2- المنطقة الجبليـة:

تتشكل المنطقة شمالا من سلسلة البيبان الممتدة بين أولاد سيدي ابراهيم غربا وبرج زمورة شرقا، وتتكون الجبال من رواسب الطين والشيست والكلس، تمتاز الأسطح بالتعرية وعدم وجود الغطاء النباتي.

3-المنطقة السهبية:

تمتاز المنطقة الجنوبية الغربية بطبيعتها الرعوية تقتطعها منطقة واد لخضر الصالحة لزراعة البقول والأشجار بتقنية الري.

ثالثا: المنـــاخ

لولاية برج بوعريريج مناخ قاري شبه جاف مناخ قاري شبه جاف بشتاء قاس وصيف جاف وحار مع تسجيل تغيرات مطرية متعلقة بالارتفاع عبر مختلف مناطق الولاية، حيث يسجل أعلى معدل للتساقط بالمنطقة الجبلية (700 الى 1000 ملم) مع تشكل تكتلات ثلجية بيضاء على سفوح الجبال.

الفرع الثاني: السكان والتنظيم الإداري

وسنعرض الحالة العامة للسكان حيث قدر عدد سكان الولاية نهاية سنة 2019 بـــ 730703 نسمة بكثافة سكانية مقدرة بـ 186.4 ساكن/كم^2.

أولا: توزيع السكان من حيث الجنس

لدينا الجدول التالي والذي يمثل توزيع السكان في الولاية من حيث الجنس لسنة2019 :

الجدول رقم (02): توزيع السكان من حيث الجنس

الجنس	إناث	ذكور	المجموع
المجموع	358 045	372 658	730 703

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية،interieur.gov.dz ،2024/05/22،pm

حسب هذه الإحصائيات لاحظنا أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث في التكوين السكاني.

ثانيا: توزيع السكان من حيث النشاط

عاصمة البيبان، تعتبر من أغنى الولايات لكثرة رجال الاعمال وأصحاب الشركات حيث تضم منطقة صناعية هامة ويتم توزيع السكان على مستوى ولاية برج بوعريريج من حيث النشاط وفق ما يلي:

-عدد السكان الناشطين: 245913.

-عدد السكان العاملين: 225576.

-عدد السكان العاطلين عن العمل:20337.

-نسبة البطالة: 8،27%.

ثالثا: التنظيم الإداري

تتشكل ولاية برج بوعريريج من الناحية الإدارية من 10دوائر وتتوزع وفق مايلي:

الجدول رقم (03): التنظيم الإداري لولاية برج بوعريريج

الدوائر	البلديات
برج بوعريريج	برج بوعريريج
رأس الوادي	رأس الوادي، أولاد براهم و عين تسرة
برج زمورة	برج زمورة ،تسامرت، أولاد دحمان
منصورة	منصورة ،أولاد سيدي ابراهيم ،حرازة ،بن داود و المهير
عين تاغروت	عين تاغروت، تكستار
برج الغدير	برج الغدير ،غيلاسة ،تقلعيت بليمور، و العناصر
الحمادية	الحمادية ،الرابطة العش،و القصور
مجانة	مجانة ،حسناوة ثنية النصر،و اليشير
جعافرة	جعافرة ،الماين تفرق،و القلة
بئر قاصد علي	بئر قاصد علي خليل،و سيدي امبارك

المصدر:الموقع الرسمي لوزاة الداخلية،interieur .gov.dz،2024/5/22،pm

تتكون ولاية برج بوعريريج من 34بلدية، حيث نجد أن أكبر عدد بلديات مسجل عند كل من المنصورة وبرج لغدير بخمسة بلديات،أما دائرة عين تاغروت فسجلت أقل عدد بلديات وعددها هوبلديتين فقط.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للولاية

سنعرض فيما يلي لهيكل التنظيمي لمقر ولاية برج بوعريريج ومختلف مكوناته

الفرع الأول: مكونات الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل الإداري للولاية من:

أولا: الوالي

هو ممثل الدولة على مستوى الولاية، حيث تعتبر الولاية حكومة صغيرة تنفذ فيه القرارات التي يتلقاها الولي من طرف كل وزير من وزراء الحكومة، كما ينفذ القرارات التي تسفر من المجلس الشعبي الولائي، حيث إن هذا الأخير وبصفته هيئة تنفيذية، ويعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على اقتراح من وزير الداخلية وهذا طبقا لما نص عليه الدستور الجزائري في المادة 78 من سنة 1996.

ثانيا: الديوان

هو تحت سلطة الوالي وسلطة رئيس الديوان الذي يساعد الوالي في ممارسة وتنفيذ مهامه بالولاية، كما يمارس عدة مهام منها:

- العلاقة الخارجية للولاية والتشريعات.
- العلاقة مع أجهزة الصحافة والاتصال (الإعلام).

كما يضم أيضا الملحقين الإداريين ولكل ملحق ملف أو مهمة معينة حيث يوجد في مقر ولايتنا ملحقين.

ثالثا: المفتشية العامة

يشمل تدخل المتفشية العامة في الولاية: الأجهزة والهياكل الممركزة واللامركزية للولاية تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يسيره مفتش عام ويساعده مفتشان إلى ثلاثة تحت مرسوم وزاري ومن بين مهامه

- السهر على احترام التشريع والتنظيم المعمول به.
- السهر على المهام الموكلة إليه.
- تبليغ الوالي بتقارير التفتيش عقب انتهاء مهامهم والحصائل الدورية عن أعمالهم .

رابعا: الأمانة العامة

هي جهاز تنفيذي حيوي جدا، يسير من طرف الأمين العام للولاية تحت إشراف الوالي، وتنقسم إلى ثلاث مصالح:

1- مصلحة التلخيص: حيث تعمل على إعداد ومتابعة القوانين الخاصة وتتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب الصفقات.
- مكتب التنسيق.
- مكتب التنظيم.

2- مصلحة الأرشيف: تضم هذه المصلحة مكتبين

- مكتب الإعلام والمساعدة.
- مكتب الحفظ.

3-مصلحة الوثائق: تعمل على إعداد التقارير ونشر الوثائق الإعلامية عن مختلف نشاطات المديرية حيث تتكون من:

- مكتب الوثائق وبنك المعلومات.
- مكتب التحليل.

خامسا: مديرية الإدارة المحلية

تتكفل هذه المديرية بتسيير شؤون الولاية المالية والبشرية وتنشيط البلديات والدوائر، يسيرها مدير بموجب مرسوم رئاسي باقتراح من رئيس الحكومة وتتقسم إلى أربع مصالح.

1-مصلحة الموارد البشرية: تقوم بتسيير والتكفل بمستخدمين الولاية والبلديات وتتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب تسيير المستخدمين.
-مكتب التكوين.
- مستخدمي البلدية.

2-مصـــلحة الميزانية والممتلكات: تخص كل ما يتعلق بممتلكات الولاية والتســـيير المالي وتتكون من ثلاث مكاتب:

-مكتب ميزانية الولاية.
- مكتب الميزانية غير الممركزة للدولة.
- مكتب الوسائل العامة والممتلكات.

3-مصلحة التخطيط ومتابعة البرامج التنموية: تقوم بتسيير وإبرام الصفقات الخاصة مع مختلف المجالات والخدمات التي من شأنها تنشيط البلديات عن طريق الدوائر التابعة لها ومع مختلف مؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري وتتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب البرامج التنموية.
- مكتب الإعلام الآلي.
- مكتب الصفقات العمومية.

4-مصلحة التنشيط المحلي: تقوم بمتابعة حركة البلديات أي الإشراف على الدوائر والبلديات التابعة للولاية والإشراف على مستوى الولاية نفسها عن طريق مراقبة مصالحها وأموالها ودراسة الميزانية ومراقبتها إلى غاية تنفيذها بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة الصفقات التابعة للولاية التي تهتم بالقطاعات الداخلية والجماعات المحلية مثل الانجاز والتوريد وتتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب مراقبة الميزانية والحسابات البلدية.
- مكتب تثمين الممتلكات البلدية.
- مكتب النشاط الاجتماعي.

سادسا: مديرية التقنين والشؤون العامة

تسهر على تطبيق العام واحترامه كما تراقب العمليات الانتخابية وتبليغ القرارات الإدارية والولائية، كما تطبق التنظيم المتعلق بنقل الأشخاص وتنقسم إلى أربع مصالح هي:

1-مصلحة التنظيم العام: تسهر على تطبيق النظام العام واحترامه وتتكون من ثلاث مكاتب:

- مكتب حركة المركبات.
- مكتب المؤسسات المصنف والمهن المقننة.
- مكتب تنظيم الأسلحة والمواد المتفجرة.

2-مصلحة تنقل الأشخاص: تعمل على تطبيق التنظيم المتعلق بنقل الأشخاص الأجانب عبر إقليم الولاية، كما تتكفل أيضا بتسيير الحالة المدنية والخدمة الوطنية وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب الحالة المدنية والخدمة الوطنية.
- مكتب تنقل المواطنين.
- مكتب تنقل الأجانب.

3-مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: تقوم بالدفاع عن مصالح الولاية والدولة في القضايا التي تطرح أمام الهيئات القضائية كما تقوم بمراقبة شرعية القرارات الولائية والمداولات التي يتخذها المجلس الشعبي الولائي والمجالس الشعبية للبلديات وتنقسم إلى ثلاثة مكاتب:

- مكتب القرارات الإدارية والمداولات الولائية.
- مكتب القرارات الإدارية والمداولات البلدية.
- مكتب نزع الملكية والمنازعات.

4-مصلحة الشؤون العامة:

- مكتب الانتخابات والمنتخبين.
- مكتب التظاهرات العمومية.
- مكتب الجمعيات.

سنعرض فيما يلي المخطط التنظيمي للولاية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريريج

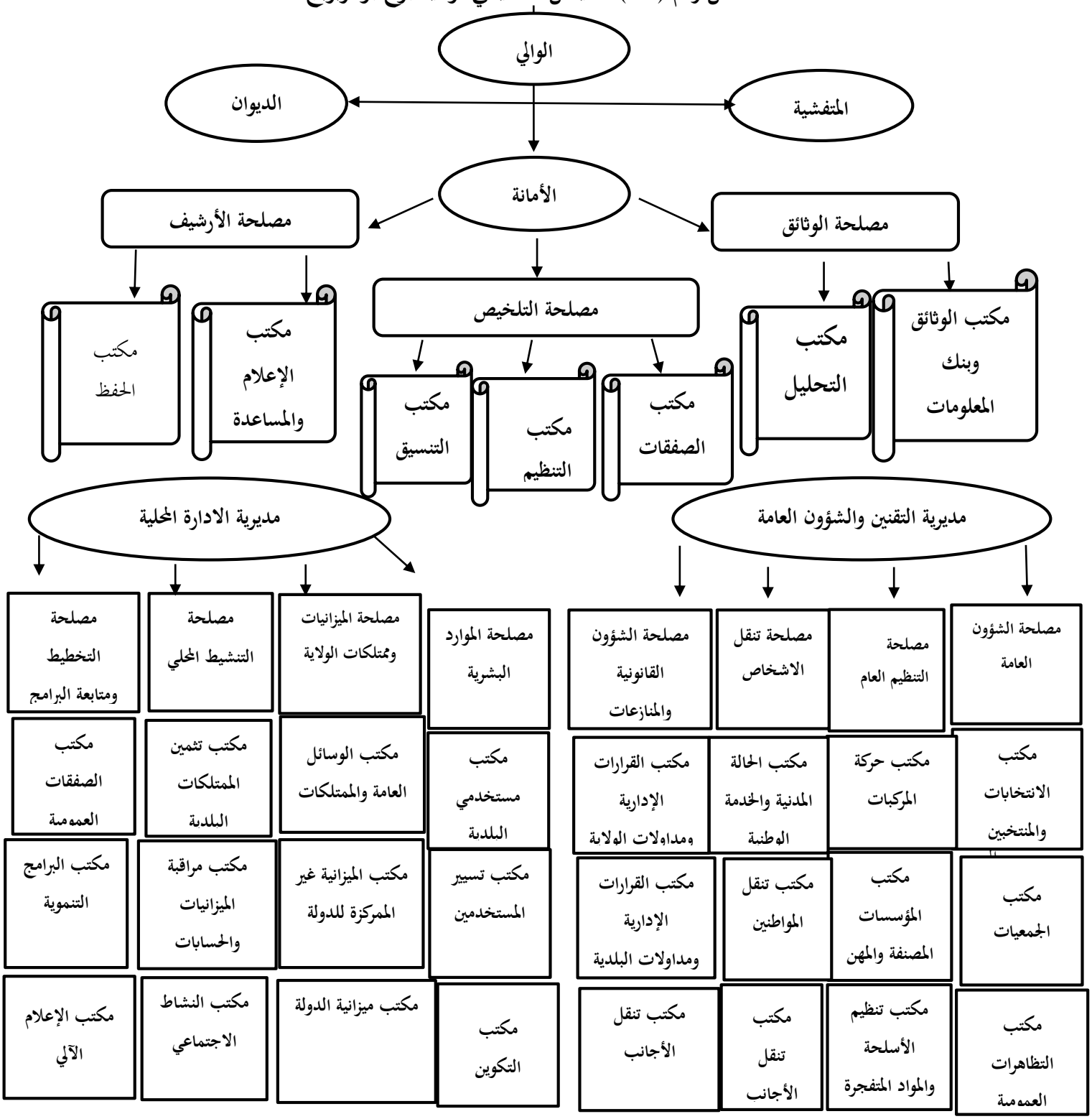

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق المقدمة من الإدارة

المبحث الثاني: تجربة ولاية برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية

تمثل التنمية تحقيقا لإرادة افراد المجتمع في الاخذ بزمام المبادرة في استثمار طاقاته لتحقيق أهدافه العامة وفق خطة معدة لذلك، وسنتطرق في هذا المبحث الى تجربة برج بوعريريج في تحقيق التنمية من خلال البرامج التنموية ومجهوداتها في دعم المناطق المعزولة، حيث سنتناول هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول وضعية برامج التنمية في برج بوعريريج أما المطلب الثاني فسيتناول وضعية التنمية في مناطق الظل بالولاية.

المطلب الأول: وضعية البرامج التنموية في ولاية برج بوعريريج

سنتناول في هذا المطلب برامج التجهيز التي تساهم في التمويل المحلي للولاية.

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية

يعتبر برنامج المخططات البلدية للتنمية القاطرة الأولى للنهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولاية خاصة أنه يعنى بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في استقرار الساكنة وضمان راحتها.

أولا: اعداد المخطط البلدي للتنمية

عند اعداد المخطط البلدي للتنمية لابد من احترام مجموعة من الشروط منها:

-مراعاة الظروف المالية العامة عن طريق دراسة المشاريع ماليا قبل تمويلها لتجنب مشكلة العجز.

-ضبط حاجيات البلدية وترتيبها حسب الأولوية.

-مراعاة التوجهات الحكومية وهذا حسب البرنامج السياسي الذي تضعه الحكومة، أي الخطة التنموية للبلاد المسطرة.

-الوقوف عند إمكانيات البلدية للتنمية وطاقاتها المالية والبشرية.

وتتم عملية اعداد المخطط البلدي على المستوى المحلي والمركزي وفق ما يلي:

1-على المستوى المحلي:

-البلدية:

-المرحلة الاولى: وهي اختيار المشـــروع من طرف المجلس الشـــعبي البلدي ويتم الاختيار وفقا لمبدا اللامركزية عن طريق مداولات للمجلس الشعبي البلدي.

-المرحلة الثانية: فرز تقني للتأكد من ان المشـاريع المختارة صـالحة وممكنة الانجاز من الناحية الفنية وترسـل المقترحات الى مديرية البرمجة ومتابعه الميزانية للحصـــول على ظرف مالي إذا كان جديد، او ملحقا ماليا إذا لم يتم انجازه بعد الطلب والتعليل، وتمر هذه المقترحات الى الدائرة.

-الدائرة:

والتي لها دور وسـيط حيث تتجمع اللجنة القطاعية لتقوم بدراسـة اقتراحات البلدية وتقوم بإدخال تعديلات عليها ثم اعداد بطاقة تقنيه لكل مشروع من طرف المصالح التقنية التابعة لكل دائرة.

-الولاية:

إرسال المشاريع الى مديريه البرمجة ومتابعة الميزانية اين تتم دراسة مقترحات جميع البلديات دراسة تقنية وتوزيع الملفات حسب المديريات ويتم فيها:

-فصل العمليات الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية عن تلك الخاصة بالمخططات القطاعية للتنمية.

-الفصل بين المشاريع الجديدة والمشاريع طور الانجاز.

- التأكد من صحة المعلومات التقنية والتأكد من تسجيل العملية مره واحدة، أي التأكد من عدم تسجيل عملية واحدة في سنتين مختلفتين.

وتتم هذه المرحلة بعقد المجلس التنفيذي للولاية حيث يتم فيها دراسة ومراقبة المشاريع المقترحة وبطاقاتها الفنية.

2-على المستوى المركزي:

وتتم عبر أربعة مراحل نوضحها كما يلي:

-التصريح بالبرنامج النهائي.

-اعداد مدونة الولاية.

-اعداد مقرر التسجيل.

-تسجيل المشاريع.

ثانيا: تنفيذ المخطط البلدي للتنمية

والشكل الموالي يوضح كيفية تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:

الشكل رقم(02) : تنفيذ المخطط البلدي

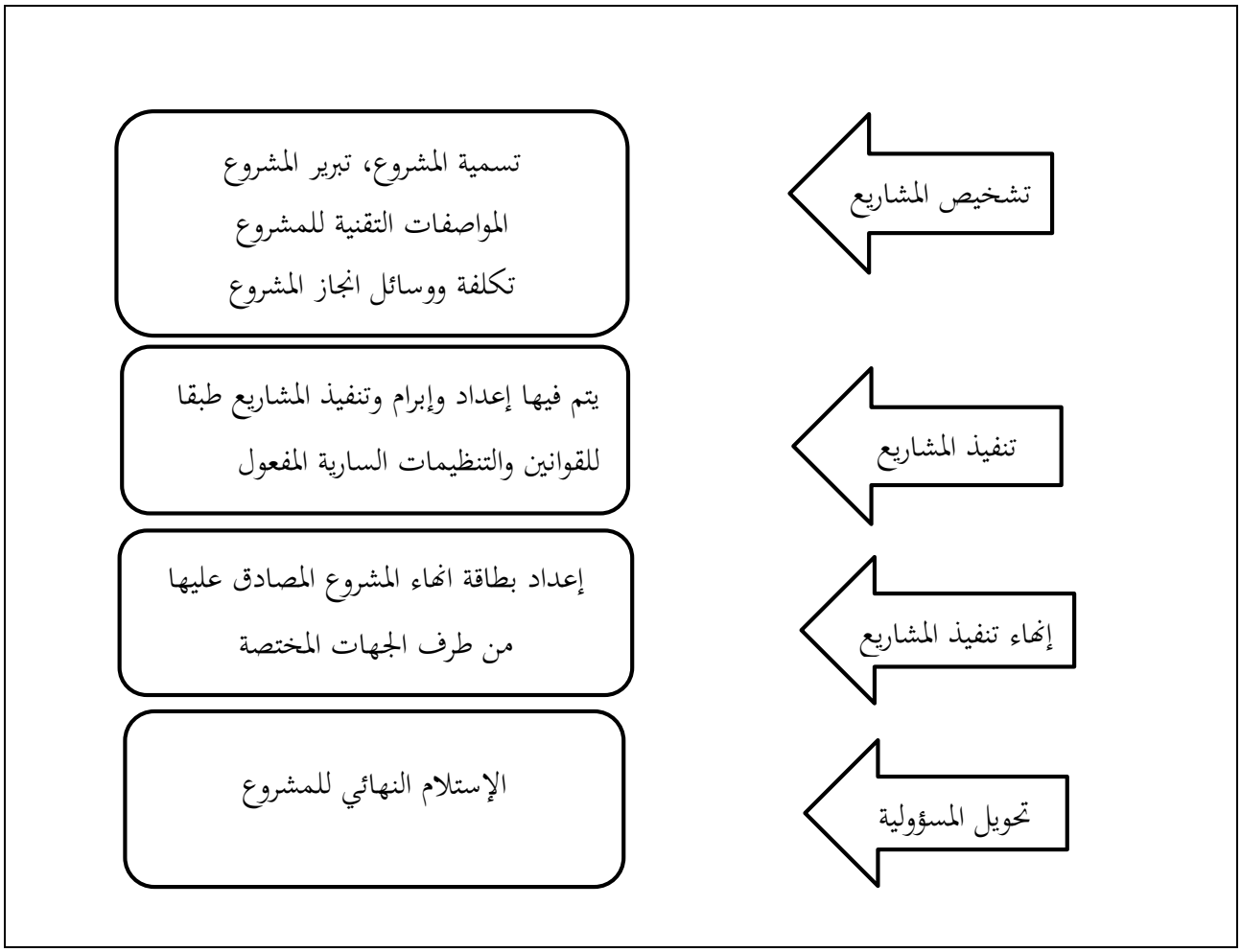

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يمر تنفيذ المخطط البلدي بأربعة مراحل بداية من تشخيص المشاريع من خلال تسمية وتبرير الحاجة للمشروع المقترح وتحديد مواصفاته التقنية بالإضافة إلى تكلفته ووسائل إنجازه والجهة المسؤولة عن تسييره وانعكاساته أيضا، ثم تأتي مرحلة التنفيذ حيث يتم يتم فيها إنجاز المشروع من خلال إعداد وإبرام وتنفيذ المشاريع طبقا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، وبعد الإنتهاء من تنفيذ المشروع يتم إعداد بطاقة تقنية تصادق عليها الجهات المختصة، وبعدها يتم تحويل المسؤولية أي الإستلام النهائي للمشروع من قبل الجهة المعنية.

الفرع الثاني: برنامج التنميـة الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية (EX PCD)

إن بداية سـنة 2023 تميزت بدخول حيز التنفيذ القانون العضـوي 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 المتعلق بقوانين المالية. والتي جاءت كتوضـيح جزئي وعملي للمنشـور رقم 5959 المؤرخ في 07 أوت 2022 المتعلق بالتسـيير الانتقالي لاعتمادات البرنامج الجاري الموقوف بتاريخ 31 ديسـمبر 2022 للبرنامج القطاعي الممركز، البرنامج القطاعي غير الممركز والمخططات البلدية للتنمية.

حيث نجد قائمة مجالات تدخل برنامج التنمية الاقتصـادية والاجتماعية للجماعات المحلية مبينة في (الملحق رقم 01، ص88) والذي يمثل مدونة برنامج التنمية الإقتصـادية والاجتماعية للجماعات المحلية، والذي يتم على مسـتوى عدة مجالات نوضحها وفق مايلي:

-مجال الطاقة:

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-اقتناء وتركيب صهاريج غاز البروبان لفائدة مناطق الظل

-اقتناء وتركيب مجموعات الطاقة الشمسية للسكنات الكائنة في المناطق المعزولة ومناطق الظل

-اقتناء المولدات الكهروبائية لفائدة مناطق الظل

-مجال الفلاحة والري:

وينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي

القسم الأول: التزويد بالمياه الصالحة للشرب

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-المنشآت الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب.

-التخزين وقنوات الامداد.

-شبكة التوزيع واقتناء شاحنة صهريج المعالجة.

-الدراسات وبناء صنبور مياه عام في المناطق الريفية.

-تجميع المياه وتهيئة الينابيع/تهيئة نقاط المياه.

القسم الثاني: التطهير

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-شبكات التطهير.

-المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه المستعملة.

-الدراسات.

-معالجة الشبكات والتجديد.

-اقتناء مضخات هوائية متحركة لتصريف مياه الأمطار.

-انجاز حفر صحية ومصبات الصرف الصحي.

القسم الثالث: البيئة

-انجاز مفرغات عمومية بلدية لصالح البلديات غير متكفل بها من قبل مراكز الردم التقني.

-وسائل معالجة وجمع النفايات المنزلية لصلبة.

-مجال التخزين والتوزيع:

وتتم على مستواه العمليات المتعلقة بالأسواق الجوارية من خلال (دراسات، بنايات جديدة، تهيئة وتوسيع وتجهيز) لهذه الأسواق.

-مجال التربية والتكوين:

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-إعادة البناء والتصليحات الكبرى.

-إعادة تهيئة بناء قاعات التدريس.

-تجديد المعدات.

-بناء وتجهيز مطاعم مدرسية على مستوى المدارس الابتدائية لفائدة مناطق الظل.

-تدفئة/تكييف بالمدارس لفائدة مناطق الظل واقتناء حافلات مدرسية لها.

-مجال المنشآت الاقتصادية والإدارية:

وينقسم إلى خمسة اقسام ونوضحها كما يلي:

القسم الأول: الطرق والمسالك

وتتم على مستواه العمليات التالية:

- المنشآت جديدة والمنشآت الفنية.

-عمليات الترميم والتصليحات الكبرى للأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية.

-صيانة الطرق البلدية.

-معالجة الانزلاقات الأرضية.

القسم الثاني: البريد والمواصلات

وتتم على مستواه العمليات المتعلقة بوكالات ومكاتب البريد.

القسم الثالث: الدراسات

وتتم على مستواه العمليات المتعلقة بالدراسات من خلال مختلف دراسات مخطط تهيئة البلديات ودراسات التنمية البلدية.

القسم الرابع: مباني البلدية

ويتم على مستواه العمليات المتعلقة بمقر البلدية وملحقاتها وقباضات البلدية.

القسم الخامس: التسيير البلدي المباشر

ويتم على مستواه العمليات المتعلقة بوكالة التسيير البلدي المباشر في مناطق الواجب ترقيتها (مناطق الظل).

-مجال البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية:

وينقسم هذا المجال لأربعة أقسام ونوضحها فيما يلي:

القسم الأول: التهيئة الحضرية

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-الطرقات.

-الانارة العمومية بما في ذلك الطاقة الشمسية.

-انجاز الحدائق العمومية.

-تهيئة المساحات الخضراء.

القسم الثاني: الصحة والنظافة

وتتم على مستواه العمليات التالية

-بناء وتجهيز قاعات العلاج.

-تهيئة وترميمات كبرى لقاعات العلاج.

القسم الثالث: الثقافة والتسلية

-بناء وتجهيز مكتبات البلديات

-تهيئة وترميمات كبرى لمكتبات البلدية

القسم الرابع: الشباب والرياضة

وتتم على مستواه العمليات التالية:

-بناء وتجهيز مخيمات الشباب.

-تهيئة وترميمات كبرى لمخيمات الشباب.

-نوادي الشباب.

-فضاءات اللعب.

-ملاعب رياضية جوارية.

وفيما يلي لدينا الحصيلة العامة للعمليات المسجلة للمخطط البلدي لبرنامج2022 والبرنامج الجديد(ADSEC)لسنة 2023:

-العمليات المسجلة:

-برنامج 2022 (جاري): للتكفل بالغلاف المالي المتبقي من البرنامج القديم بعنوان سنة 2022، قامت السلطات المحلية خلال الثلاثي الاول من سنة 2023 بتسجيل العديد من العمليات ضمن هذا البرنامج تمس تحسين ظروف المعيشة للمواطنين وقد قدر عددها بـ: 37 عملية بغلاف مالي إجمالي251.282.000,00 دج.

-برنامج 2023 (جديد): في إطار البرنامج الجديد (ADSEC)من سنة 2023 الذي عرف العمل بالصيغة الجديدة المطروحة بهذا البرنامج في إطار القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2018/09/02 المتعلق بقوانين المالية، سجلت 344 عملية بغلاف مالي يقدر ب 1.999.147.000.00 دج من مجموع المبلغ المالي المرصود بالبرنامج والمقدر ب 2.000.000.000.00 دج.

-والجدول التالي يمثل برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية ل سنة2023 (EX PCD):

الجدول رقم (04): توزيع مبالغ برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على البلديات

	البلدية	العمليات	المبلغ المسجل	الدائرة	البلدية	العمليات	المبلغ المسجل
برج بوعريريج		06	147689000	جعافرة	جعافرة	26	51828000
راس الوادي	راس الوادي	05	54676000		الماين	18	49915000
	أولاد ابراهيم	04	61132000		تفرق	14	49242000
	عين تسرة	06	44692000		القلة	16	42964000
المجموع		**15**	**1605000000**	**المجموع**			**193949000**
برج لغدير	برج لغدير	11	67869000	عين تاغروت	عين تاغروت	07	58542000
	بليمور	03	47081000		تكستار	10	43336000
	تقليعث	10	48525000	**المجموع**		**17**	**101878000**
	لعناصر	13	43788000	مجانة	مجانة	13	69069000
	غيلاسة	07	45438000		حسناوة	08	47136000
المجموع		**44**	**252701000**		اليشير	13	55563000
بئر قاصد علي	بئر قاصد علي	08	70697000		ثنية النصر	07	85121000
	سيدي مبارك	09	41906000	**المجموع**		**41**	**256889000**
	خليل	11	66326000	برج زمورة	برج زمورة	06	59057000
المجموع		**28**	**178929000**		أولاد دحمان	10	63074000
المنصورة	المنصورة	05	45530000		تسامرت	08	58365000
	المهير	11	68027000	**المجموع**		**24**	**180496000**
	أولاد سيدي إبراهيم	10	44696000	الحمادية	الحمادية	11	70000000
	بن داود	07	47735000		القصور	10	60947000
	حرازة	10	59748000		العش	13	46547000
المجموع		**43**	**265736000**		الرابطة	10	83068000
				المجموع		**44**	**260562000**
المجموع الكلي		**336**	**1999247000**				

المصدر:إعداد الطالبتين بناءا على معطيات وثائق الإدارة المحلية

سنجسد هذه الأرقام في الشكل الموالي والذي يلخص توزيع مبالغ مخطط دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية موزعة على بلديات ولاية برج بوعريريج.

الشكل رقم (03): توزيع لمبالغ مخطط دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية موزعة على البلديات

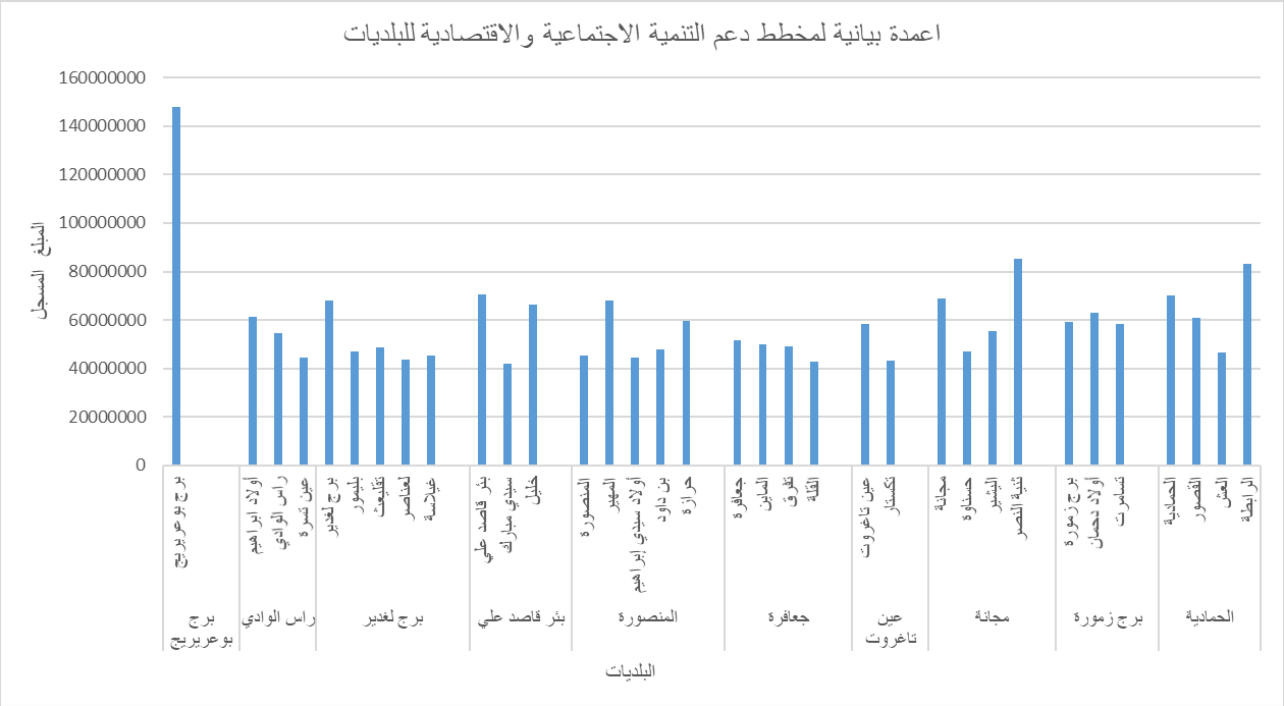

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليل الشكل البياني أعلاه نلاحظ ان مشاريع المخططات البلدية للتنمية قد خصص لها مبلغ اجمالي قدره1.999.147.000.00،حيث تشمل هذه المشاريع اهم القطاعات الاستراتيجية وبدرجة أولى التهيئة الحضرية وشبكات التطهير والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وكذلك التعليم والتكوين ،والتي تكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية لهذا خصصت لها مبالغ مالية معتبرة حيث قدرت ب344عملية ممولة ، المنتهية منها 172 عملية أي ما يعادل50% وفي طور الإنجاز 138 عملية أي مايعادل40%،والمتوقفة قدرت ب04 عمليات، اما غير المنطلقة فنجد31عملية.

إن توزيع أموال البرامج البلدية لم يكن متساويا او متوازنا وقد يكون هذا طبيعيا وذلك راجع الى الاعتماد على الكثافة السكانية ،المساحة، عدد المشاريع الموجودة سلفا أي من نفس الطبيعة، تكلفة المشاريع والاختلاف في أولوية الاحتياجات ،والاتساع الحضري لبعض مدن النطاق خاصة بلدية برج بوعريريج إذ كان لها المبلغ الأكبر ب 147689000 وبنسبة 7,39%ويليها بلدية ثنية النصر ب 85121000 وبنسبة4,25%ثم بلدية الرابطة ب 83068000وبنسبة4,15% والتي نظرا لحجمها السكاني المعتبر وتوسعها الحضري فتتطلب رصد مبالغ مالية معتبرة

لتطوير البنية التحتية وتوفير مختلف الخدامات الضرورية لحياة المواطن، اما باقي البلديات فتراوحت المبالغ بين40000000و70000000،أي ما نسبته ما بين 2%و3%.

كما يجدر الإشارة كذلك الى كفاءة وفعالية المسيرين والمتمثلين في المجلس الشعبي البلدي ورئيسه من خلال اقتراح المشاريع الناضجة وحصولها على الموافقة والمصادقة من طرف اللجنة الولائية، كما نلاحظ ان مراكز الدوائر لا تحوز بالضرورة على أكبر مبلغ مقارنة ببلديات الدائرة وهذا دلالة على محاولة الإحاطة بكل البلديات لولاية برج بوعريريج.

الفرع الثالث: البرامج القطاعية للتنمية

وتنقسم إلى قسمين وكلاهما يسعى لتحقيق جملة من الأهداف التنموية من خلال المساهمة في تحسين ظروف حياة المواطنين.

أولا: البرامج غير الممركز (PSD)

إستفادت الولاية بعنوان سنة 2023 من 54 عملية برخصة برنامج اجمالية ب 5.534.698.000 دج، ومنها ما يلي:

-العمليات المنجزة: 9 عمليات بمبلغ: 343.850.000.00 دج (6 تجهيز تربوي/1 التضامن/الصحة/أشغال عمومية).

-المنح المؤقت / رفع التحفظات: 20 عملية.

- قيد الانجاز: 08 عمليات.

-دفاتر الشروط: 3 عمليات.

-تغيير عنوان عملية: 01 عملية.

الجدول التالي يمثل توزيع مبلغ البرنامج على مختلف القطاعات:

الجدول رقم (05): توزيع مبالغ البرنامج القطاعي غير الممركز على مختلف القطاعات

القطاع	عدد العملية	المبلغ ب دج
قطاع العدالة	02	80.000.000
التربية	25	1524500000
التعليم العالي	01	100000000
التكوين المهني	03	32000000
مديرية النشاط الاجتماعي(مركز نفسي للمعاقين ذهنيا)	01	6000000
قطاع الغابات	04	1010848320
قطاع الموارد المائية	06	1.410.000.000
قطاع التعمير والبناء	03	560000000
قطاع الشباب والرياضة	04	310000000
قطاع الصحة	04	380000000
قطاع الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية	01	147.850.000

المصدر: إعداد الطالبتين بعد معالجة وثائق الإدارة المحلية

من خلال الجدول التالي نلاحظ ان الدولة اولت اهتماما كبيرا بقطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني حيث قدر مبلغ الاستثمار الإجمالي ب16565.000.00 دج ،أي29عملية وهو ما يعادل نسبة 30%تقريبا وذلك على مختلف مستوياته ابتداءا من الطور الابتدائي ثم المتوسط ثم الثانوي ، يليه التعليم العالي و كذلك التكوين المهني ،الا ان المبلغ الأكبر وعدد العمليات كان من نصيب قطاع التربية ب25 عملية ثم التعليم العالي وبعده التكوين المهني ،ويليه قطاع الموارد المائية بمبلغ1.410.000.000 دج، أي بنسبة25,5 % تقريبا و6عدد عمليات ،وذلك من اجل التزويد بالمياه الصالحة للشرب في المناطق التي تعاني نقص ، باعتبارها عنصر أساسي لتحقيق تنمية محلية متوازنة، أما قطاع الغابات فقدر المبلغ المستثمر ب1010848320 دج أي مانسبته18،3%،وهي نسبة لا بأس بها لما للقطاع من أهمية ولدعم التنمية البيئية من خلال فتح مسالك غابية وإنجاز أبراج مراقبة و تطوير المناطق الجبلية ومكافحة تدهور التربة ،ويليه قطاع التعمير والبناء بمبلغ 560000000دج أي مانسبته10,1%من خلال مختلف اشغال التهيئة ،أما باقي القطاعات فكانت على الترتيب كما يلي:

-قطاع الصحة:6,86%

-قطاع الشباب والرياضة:5,6%

-قطاع الاشغال العمومية: 2,67%

_قطاع العدالة:1,44%

-قطاع النشاط الاجتماعي: 0,11%

ثانيا: البرنامج القطاعي الممركز (PSC)

استفادة الولاية بعنوان سنة2023من22عملية برخصة برنامج اجمالية قدرت ب مبلغ اجمالي1526377592دج، ومنها ما يلي:

-المنتهية:12عملية.

-قيد الإنجاز:04.

-دفتر شروط:02.

-المعارضة:02.

-قيد الإنجاز:01.

-دفتر الشروط:01.

والجدول التالي يمثل توزيع مبالغ المخطط القطاعي الممركز على مختلف القطاعات.

الجدول رقم (06): توزيع مبالغ البرنامج القطاعي الممركز على مختلف القطاعات

القطاع	عدد العمليات	المبلغ ب دج
قطاع التعمير والهندسة المعارية والبناء	8	233479037
قطاع الأشغال العمومية	3	95497024
قطاع الموارد المائية	7	460328351
مديرية التجهيزات العمومية	4	737073000

المصدر: اعداد الطالبتين بعد معالجة وثائق الإدارة المحلية

من خلال الجدول نلاحظ ان أكبر نسبة كانت من نصيب مديرية التجهيزات العمومية بمبلغ737073000 دج أي ما نسبته48,29% ثم يلي قطاع الموارد المائية بمبلغ460328351 دج، أي بنسبة30،16%، بعدها قطاع

التعمير والهندسة المعمارية والبناء بمبلغ233479037، أي بنسبة15،3%واخر نسبة هي لقطاع الاشغال العمومية بمبلغ95497024دج ونسبة6،26%.

ونستخلص من هذا الترتيب ان هناك اهتمام واضح من السلطات بالتجهيزات العمومية من خلال انجاز قاعات مدرسية وعيادة متعددة الخدمات ومقر امن ببرج لغدير، وبعده قطاع الموارد المائية حيث اهتمت السلطات بتزويد السكان بمياه الشرب والصرف الصحي باعتبارها اولوية من حيث احتياجات السكان، ويليهم كل من قطاع التعمير والهندسة المعمارية والبناء وقطاع الاشغال العمومية من خلال انجاز وتهيئة الطرق.

إذا من الطبيعي أن نرى أن توزيع قيم الإستثمارات غير متساوي بين مختلف القطاعات، كون المعيار الأساسي المعتمد في توزيع الاستثمارات هو رصد النقائص في مختلف القطاعات من قبل السلطات الولائية لتحقيق مبدأ التوازن واحترام الأولويات التنموية خاصة في القطاعات الحيوية .

الفرع الرابع: صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

يتكفل هذا الصندوق بالمساهمة في التنمية المحلية المستدامة ويكون تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويخصص عائدات سنوية للبلديات والولايات لتحقيق مشاريع التجهيز والاستثمار وفق مخططها التنموي، خاصة البلديات التي تعاني من عجز ونقص في الموارد المالية الذاتية وتتوزع موارد هذا الصندوق بنسبة75 %للبلديات و25% للولايات. وينقسم لقسمين قسم التجهيز وقسم التسيير، وفيما يلي مدونة العمليات التي تمول من صندوق الجماعات المحلية.

الجدول الموالي يبين لنا مدونة عمليات صندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية:

الجدول رقم (07): مدونة عمليات صندوق الجماعات المحلية

الأبواب	العمليات	الأبواب	العمليات
البنـايات و التـجهـيزات الإدارية	إقامات الضيوف للولاية مقر البلدية والملحقات الإدارية للبلدية تجهيزات إدارية لمصالح البلدية	المنشآت الاقتصادية	الأسواق والمحاشر والمذابح البلدية مساحات العرض والأوزان العمومية المواقف وأماكن التوقف مسمكات فضاءات الإشهار محطات المسافرين للبلدية/ منشآت اقتصادية أخرى
الشـــبكات و منشـــآت التهيئة	شبكة التطهير شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب منشأة تخزين المياه الصالحة للشرب حفر الأبار وتجميع المياه صيانة "الفقارات" في ولايات الجنوب شبكة توزيع الكهرباء والغاز اقتناء وتركيب وصيانة تجهيزات الطاقة الشمسية/ شبكة التكنولوجيات الجديدة	المنشآت الجوارية	الملاعب البلدية ومساحات اللعب وفضاءات ترفيهية والمسابح الجوارية/ فضاءات ثقافية دور الحضانة وحدائق الأطفال الهيكل البلدي لحفظ الصحة والنظافة العمومية /مفرغات عمومية المساجد والمدارس القرآنية (تهيئة وصيانة) المقابر قاعات العلاج
الطرق و المسالك	فتح وصيانة الطرق البلدية فتح وصيانة المسالك إنجاز ممرات غير مغمورة /إنجاز ممرات علوية أشغال الطرق الأخرى	الدراســات و برامج الإعلام الآلي	دراسات مشاريع برامج الإعلام الآلي للتسيير
التـهيئـة و التـجهـيزات الحضارية	الإنارة العمومية/ إشارات الطرق الساحات العمومية والمساحات الخضراء الأشغال المتعلقة بتحضير موسم الاصطياف جمع ونقل النفايات المنزلية مراحيض عمومية الأثاث الحضري الآخر	آلات و عتاد النقل و التدخل	الحافلات المدرسية عتاد الأشغال العمومية شاحنات نقل النفايات المنزلية مختلف عتاد الصيانة والتدخل
المنشـآت المدرسـية للطور الإبتدائي	إنجاز مدارس ابتدائية ومجمعات مدرسية إنجاز أقسام التوسعة إنجاز المطاعم المدرسية صيانة وتهيئة المدارس والمطاعم المدرسية		

المصدر: قرار مؤرخ ب29 مارس 2021، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26سبتمبر2021، العدد73، ص ص 24،23.

أولا: قسم التجهيز

إن الاعتماد الممنوح لقسم التجهيز لسنة2023 قدر ب2.062.000.000. دج أي اجمالي عدد العمليات قدر ب 200 عملية منها47 عملية منتهية و86عملية في طور الإنجاز ،17عملية متوقفة، و50عملية غير منطلقة.

الجدول التالي يمثل مختلف عمليات قسم التجهيز على مستوى الولايات لسنة 2023:

الجدول رقم (08): مختلف عمليات قسم التجهيز على مستوى الولاية لسنة 2023

الدوائر	عـــــدد العمليات	المبالغ المسجلة	الدوائر	البلديات	عـــــدد العمليات	المبالغ المسجلة
برج بوعريريج	01	50000000.00	جعافرة	جعافرة	08	5000000000
راس الوادي	04	50000000.00		الماين	07	6200000000
	04	5000000000		تفرق	04	5000000000
	05	5000000000		القلة	03	5000000000
المجموع		**150000000.00**	**المجموع**			**212000000.00**
برج لغدير	06	6600000000	عـــين تاغروت	عـــــين تاغروت	03	5000000000
	04	5000000000		تكستار	06	5000000000
	02	5000000000	**المجموع**			**100000000.00**
	05	6200000000	مجانة	مجانة	06	5000000000
	05	5000000000		حسناوة	04	5000000000
المجموع		**287000000.00**		اليشير	06	5000000000
بئر قاصـــد علي	03	5000000000		ثنية النصر	08	5000000000
	06	5000000000	**المجموع**			**200000000.00**
	08	5000000000	بـــرج زمورة	برج زمورة	05	5000000000
المجموع		**150000000.00**		اولاد دحمان	03	5000000000
المنصورة	08	5000000000		تسامرت	03	5000000000
	10	5000000000	**المجموع**			**100000000.00**

	08	5000000000	الحمادية	الحمادية	11	5000000000
	06	5000000000		القصور	06	5000000000
	08			العش	06	5000000000
المجموع		**250000000.00**		الرابطة	08	110000000.00
المجموع		**260000000.00**				
مجـــمـــوع الدوائر		**1800000000.00**				
المجموع		**260000000.00**				

المصدر:إعداد الطالبتين بناءا على وثائق الإدارة المحلية

الجدول التالي يمثل العمليات التي أنجزتها المديريات المحلية

الجدول رقم (09): العمليات المنجزة من قبل المديريات التنفيذية

المديرية	المبلغ ب دج
مديرية الإدارة المحلية	55500000.00
مديرية الموارد المائية	140000000.00
مديرية التعمير والبناء والهندسة المعمارية	20000000.00
مديرية المصالح الفلاحية	6500000.00
مديرية الاشغال العمومية	40000000.00
المجموع العام للدوائر والمديريات	**2062000000.00**

المصدر:إعداد الطالبتين بناءا على وثائق الإدارة المحلية

وسنجسد هذه الأرقام في الشكل الموالي والذي يلخص إعانات قسم التجهيز وتوزيعها على الدوائر

الشكل رقم (04): إعانات قسم التجهيز ضمن صندوق الجماعات المحلية

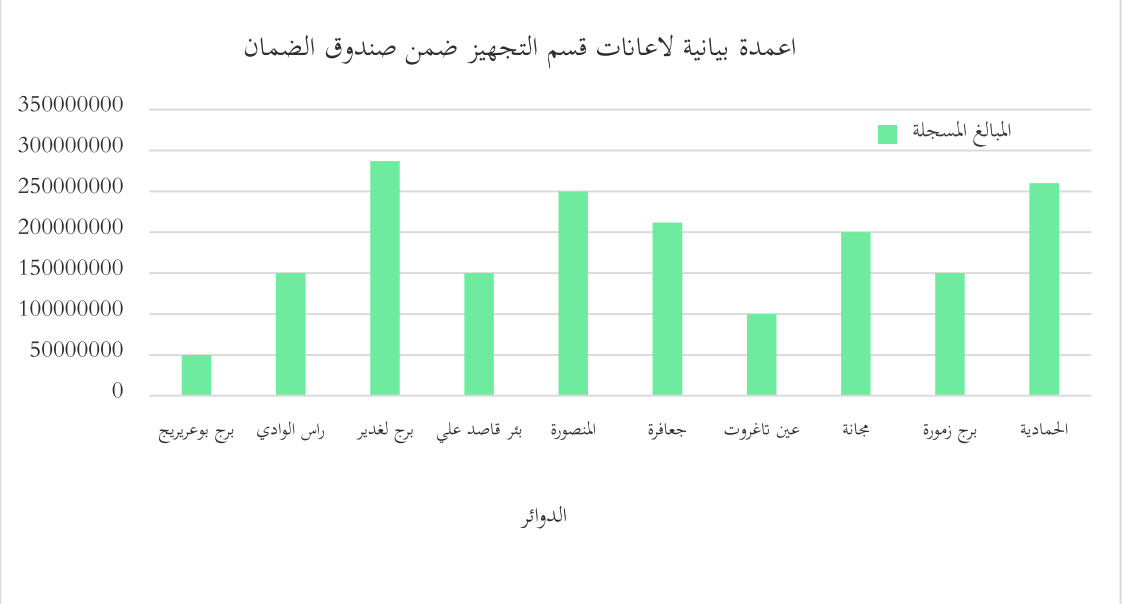

المصدر: إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال ملاحظتنا للجدول يمكن القول ان المبلغ الإجمالي المقدر ب 2062000000.00دج توزع على الدوائر بقيمة1800000000.00دج أي مانسبته 87,3% تقريبا، وعلى المديريات بقيمة262000000 أي مانسبته 12,7%،أي ان البلديات هي المسؤولة عن اقتراح المشاريع والسهر على تنفيذها مقارنة بالمشاريع التي تنجزها مختلف المديريات على مستوى الولاية، الملاحظ كذلك انه على غرار كل من بلدية لعناصر والماين والتي كانت المبالغ الموجهة اليها هي 62000000 .00دج وكذلك بلدية الرابطة بمبلغ110000000.00دج، إن كل المبالغ الموجهة للدوائر موزعة بالتساوي بين البلديات حيث استفادت من مبلغ 50000000.00دج مانسبته2،8%تقريبا من المبلغ المخصص للدوائر وهذا توزيع غير عادل يتنافى مع احتياجات كل بلدية ومساحتها وحجمها السكاني وبالتالي طبيعة المشاريع التنموية بها وتكلفتها، إذا فالتوزيع لابدأن يكون على أساس العدل وليس المساواة، إلا ان الجهوية والمعارضة الشعبية بسبب نقص الوعي حالة دون ذلك.

ثانيا: قسم التسيير

قدر مبلغ الإعتماد الممنوح لقسم التسيير لسنة 2024ب8336385000.00دج والجدول التالي يمثل برامج قسم التسيير حسب الدوائر:

الجدول رقم (10): توزيع برامج قسم التسيير حسب الدوائر لسنة2024

الاعانة / الدائرة	صيانة وحراسة المدارس الابتدائية	التكفل بالإطعام المدرسي	التكفل بالأثر المالي لزيادة في الاجور	المنحة التضامنية لشهر رمضان	تعويض نقص القيمة الجبائية2024	الاعتمادات المخصصة للإدماج المهني
برج بوعريريج	00	151417000	100000000	37175000	486000000	191176000
راس الوادي	90369000	126672000	183479000	28585000	40000000	226693000
برج لغدير	97674000	169708000	408145000	33345000	33000000	310796000
بئر قاصد علي	86818000	119549000	279123000	29119000	14000000	149142000
المنصورة	114826000	116002000	495246000	51954000	50000000	626150000
جعافرة	45371000	36052000	274590000	12708000	16000000	103311000
عين تاغروت	39435000	57355000	128344000	13781000	8000000	66907000
مجانة	106567000	173575000	409676000	49892000	58000000	269402000
برج زمورة	53898000	66876000	209050000	26355000	13000000	115110000
الحمادية	130842000	161305000	362447000	51661000	18000000	412712000

المصدر:من اعداد الطلبة بناءا على وثائق الإدارة

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (10) بالشكل الموالي:

الشكل رقم (05): توزيع برامج التسيير على مختلف الدوائر

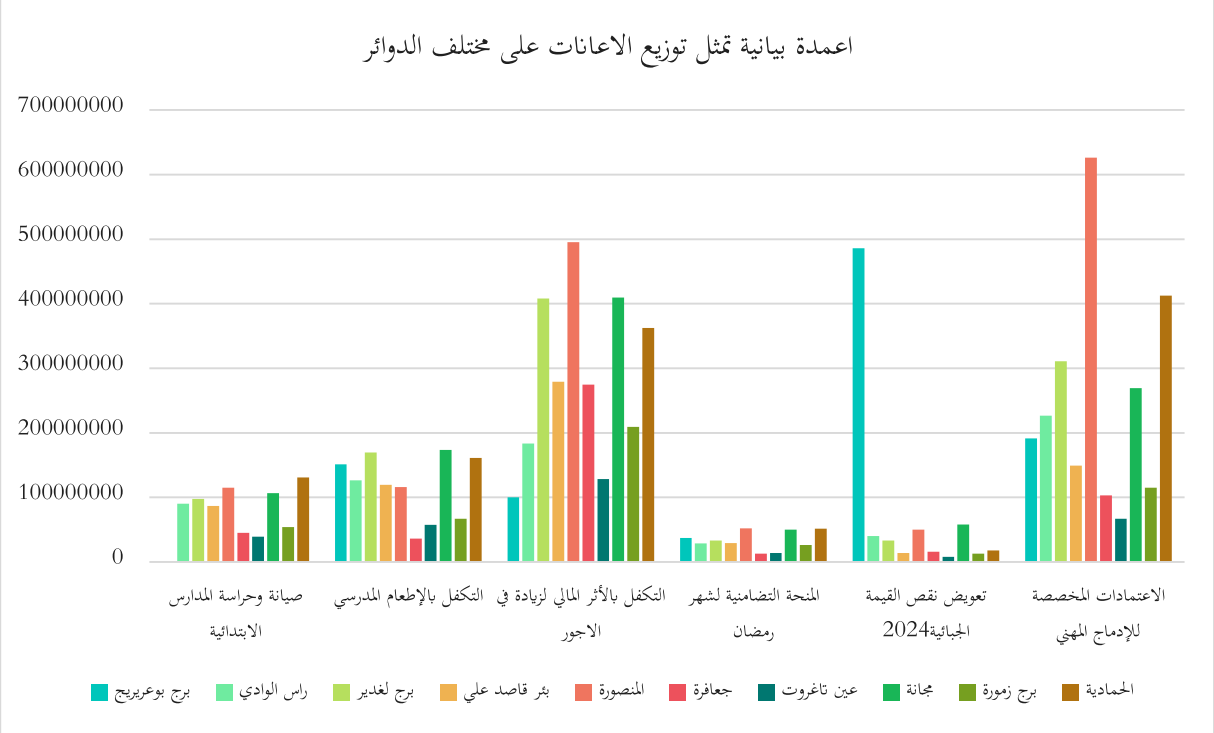

من خلال الجدول والاعمدة البيانية يمكن القول انه يختلف مبلغ الإعانة من بلدية لأخرى حسب الأولوية والحاجة، ونلاحظ ان الاعتمادات المخصصة للإدماج المهني كان لها النصيب الأكبر من الإعانة خاصة دائرة المنصورة والحمادية، في حين اقل مبلغ سجل عند دائرة عين تاغروت، أي ان الوزارة تعمل على تحقيق الإدماج المهني من خلال تحديث أجهزة وانماط التكوين ودعم تكافؤ الفرص بهدف ترقية الشباب ومحاربة البطالة ،وكذلك تجدر الإشارة انه ولتشجيع الاستثمار واحداث المشاريع والمؤسسات المصغرة تم إلغاء الرسم على النشاط المهني بداية من 2024 وتم تعويضه بمخصص سنوي هو تعويض نقص القيمة الجبائية ويختلف المبلغ الموزع من بلدية لأخرى حسب قيمة الإيراد الجبائي الذي كانت تحققه ونلاحظ هنا ان بلدية برج بوعريريج خصص لها اكبر مبلغ ،كون البلدية لها عائدات جبائية معتبرة من هذه الضريبة نظرا لوجود نشاط اقتصادي على مستوى البلدية، في حين انباقي الدوائر كانت المبالغ متقاربة وضئيلة ما يعكس ضعف الإيرادات الجبائية أي ضعف النشاط الاقتصادي.

نلاحظ ايضا ان السلطات قامت بتعويض الأثر المالي الناجم عن الزيادة في الحد الأدنى من الأجور، واختلف المبلغ من دائرة لأخرى حسب عدد البلديات والكثافة السكانية ونسبة التشغيل، ويليها التكفل بالإطعام المدرسي ويختلف المبلغ

بين الدوائر حسب عدد المدارس لكل بلدية وتصنيفها ضمن مناطق ريفية او حضرية، ثم صيانة وحراسة المدارس الإبتدائية أي ان السلطات اولت اهتمام بمجال التعليم، وتأتي المنحة التضامنية لشهر رمضان الأخيرة حيث كانت المبالغ الموزعة بين الدوائر متقاربة.

الفرع الخامس: التمويل الذاتي(BC) " ميزانية البلدية"

لدينا الجدول التالي والذي يمثل برامج الإقتطاع للميزانيات الإضافية لسنة المالية 2023 موزعة على مختلف الدوائر حيث قدرت بمبلغ اجمالي 812581508.76دج.

الجدول رقم (11): برامج الإقتطاع من الميزانية الإضافية لسنة 2023موزعة على الدوائر

الدائرة	المبلغ
برج بوعريريج	483533195.22
جعافرة	24380028.39
برج لغدير	74112848.00
الحمادية	36973269.35
برج زمورة	22005743.80
المنصورة	38319457.19
بئر قاصد علي	29488504.95
عين تاغروت	15815614.86
راس الوادي	93133142.47
مجانة	39799705.53

المصدر: إعداد الطالبتان بناءا على وثائق الإدارة المحلية

وسنجسد معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي والذي يوضح توزيع مبالغ الإقتطاع من الميزانية الإضافية على الدوائر.

الشكل رقم (06): توزيع مبالغ الاقتطاع من الميزانية الإضافية على مختلف الدوائر

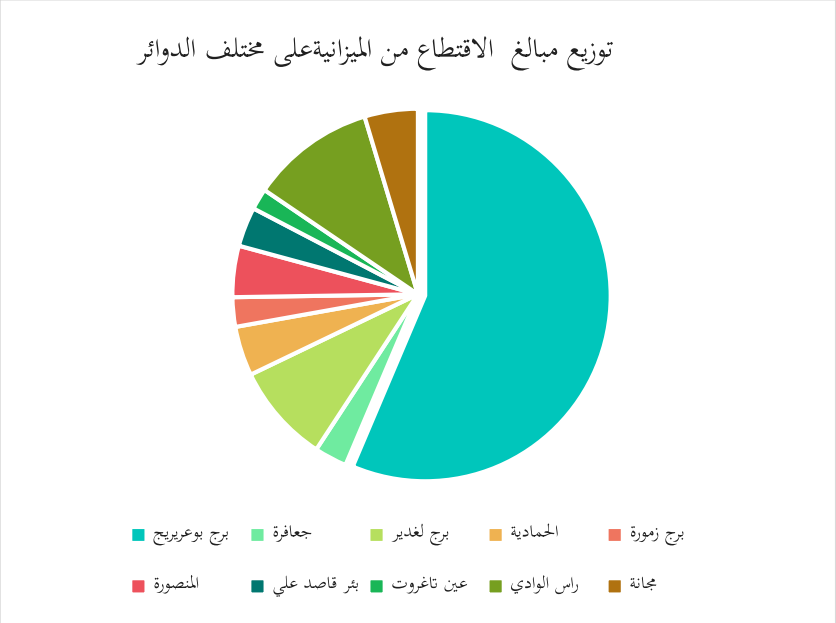

المصدر: إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول السابق

احتلت برج بوعريريج النسبة الأكبر من مبلغ الإقتطاع للميزانية الإضافية بقيمة 483533195.22دج ونسبة قدرت ب 56% تقريبا ثم تليها دائرة راس الوادي بمبلغ93133142.47 دج ونسبة11%، ويليها دائرة برج لغدير بمبلغ74112848.00دج أي مانسبته9%، باقي الدوائر مرتبة كما يلي:

-مجانة 5%

-الحمادية والمنصورة 4%

-جعافرة، برج زمورة، بئر قاصد علي3%

-عين تاغروت 2%

اختلاف هذه المبالغ بين الدوائر راجع لعدد البلديات والكثافة السكانية وطبيعة المشاريع المنجزة كما أن معظم البلديات تعاني من ضعف في التمويل الذاتي بسبب إيرادات البلدية الضئيلة خاصة الضرائب وهذا راجع لضعف النشاط الاقتصادي وعدم تثمين البلدية لممتلكاتها.

الفرع السادس: البرامج الممولة من ميزانية الولاية(BW)

تتكون ميزانية الولاية من نفقات وإيرادات كل من قسم التسيير والتجهيز،وتتمثل مهام ميزانية الولاية في تسيير مصالحها من خلال تغطية نفقاتها بالإيرادات المتاحة لها،وسنعرض فيما يلي كل من قسم التسيير والتجهيز لميزانية الولاية.

أولا: ميزانية قسم التسيير

لدينا فيما يلي ميزانية الولاية لسنة2023، وسنعرض نفقات وايرادات قسم التسيير والتي وضحناها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): ميزانية الولاية –قسم التسيير–

رقم الحساب	الحساب	النفقات	الايرادات
60	سلع ولوازم	84776353.05	
61	مصاريف المستخدمين	139700000.00	
62	ضرائب ورسوم	650000.00	
63	اشغال وخدمات خارجية	49750000.00	
64	مساهمات وحصص لفائدة الغير	67238740.64	
65	منح واعانات	183366638.43	
66	مصاريف التسيير	48510000.00	
69	أعباء استثنائية	1200000.00	
71	ناتج الأملاك العمومية		528000.00
73	تحصيلات واعانات ومساهمات		65000000.00
74	ممنوحات صندوق التضامن للولايات		56505000.00
76	ضرائب مباشرة		577156572.00
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار	123997839.88	

المصدر: إعداد الطالبتان بناءا على وثائق الإدارة المحلية

سنجسد ميزانية الولاية لقسم التسيير لكل من النفقات والإيرادات في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (07): نفقات قسم التسيير

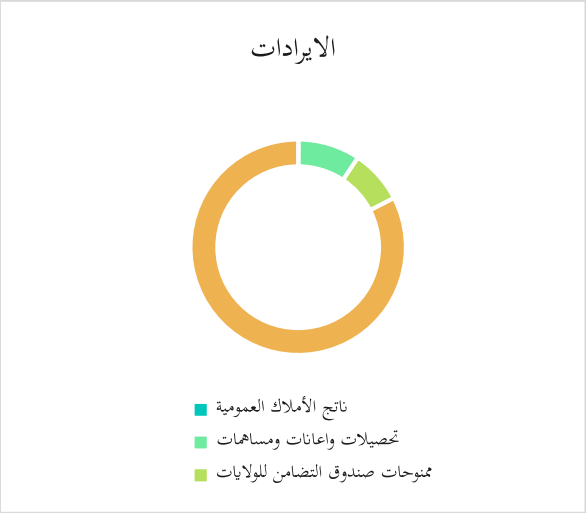

المصدر: إعداد الطالبتان بناءا على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم(08):إيرادات قسم التسيير

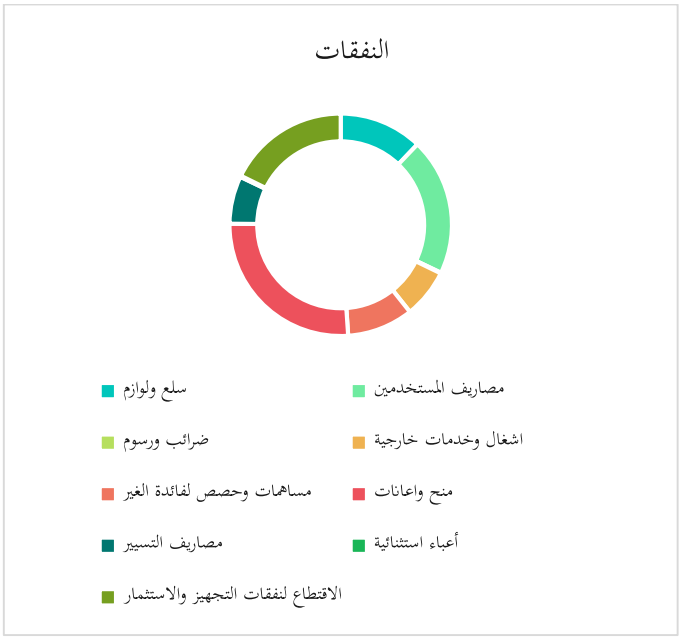

المصدر: إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والأشكال البيانية ان نفقات قسم التسيير تتكون من مايلي:

-السلع واللوازم: هي مجموع الادوات والمستلزمات الضرورية لتسيير مختلف مصالح الولاية وهي تمثل نسبة12,12% وهي نسبة مقبولة مقارنة بباقي النفقات حيث تعتبر هامة وضرورية لتسيير مختلف المكاتب التابعة للولاية.

-مصاريف المستخدمين: والمتمثلة في الاجور والرواتب ومختلف المنح الخاصة بعمال وموظفي الولاية وتمثل نسبة 20% وذلك بسبب:

-عدد العمال المرتفع المتواجد على مستوى الولاية ومقرات الدوائر بما يقارب 300 عامل حيث نجد عمال دائمين وعمال متعاقدين (توقيت كامل 8سا ، توقيت جزئي 5سا).

-اختلاف الرتب والاصناف للعمال (عامل النظافة ، حارس،سائق ومستشار) بحيث نجد ان رتب المستشارين في شكل متصرف رئيسي،في حين ان كلا من عامل النظافة والحارس يصنفون في شكل مستويات (مستوى 1 ، 2 ...) وفيما يخص السائق يصنف بصنف (أ ، ب ...).

-ضرائب ورسوم: تمثل كل الضرائب والرسوم التي تستفيد منها ميزانية الولاية وهي تمثل نسبة 0,09% وهي ضئيلة جدا وذلك لعدة أسباب نذكر منها :

-قلة الموارد الضريبية المفروضة على المستثمرين.

-سياسة الدولة الموجهة نحو الاعفاء الضريبي أو التخفيض منه لتشجيع الاستثمارات مما يؤدي الى تخفيض الضرائب والرسوم.

-الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية التي تواجه البلاد مثل جائحة كورونا كوفيد 19.

-منح وإعانات: هي مختلف المنح والاعانات المقدمة من طرف الولاية لمختلف البلديات والهيئات المتواجدة على مستوى الولاية وهي تمثل نسبة 26,23% وتعتبر نسبة جيدة مقارنة بباقي النسب ويرجع ذلك الى الاسباب التالية :

-بسبب نقص ايرادات او انعدامها في بعض البلديات.

-بسبب كثرة النفقات الضرورية المختلفة مثلا: العملية التضامنية لشهر رمضان (قفة رمضان) ، تهيئة الوديان المتواجدة على مستوى البلديات والتي تعتبر خطر غير معلوم بالنسبة للمواطنين.

-الاقتطاع لنفقات التجهيز والاستثمار: هو اقتطاع يوجه الى قسم التجهيز والاستثمار ويمثل نسبة 17,73% وهي نسبة مقبولة مقارنة بالباقي وذلك بسبب:

-سياسة الدولة نحو التنمية وتوجهها إلى الاستثمار والتجهيز.

-وجود العديد من البرامج التنموية متوقفة بسبب قلة السيولة النقدية.

-ضرورة إعداد برامج تنموية خاصة بقسم التجهيز والاستثمار لتغطية العجز أو النقص المتواجد حسب كل قطاع.

- أشغال وخدمات خارجية: هي مجموع الاعباء التي تتحملها الولاية لصيانة وتصليح مختلف المصالح التي يتم استغلالها من طرف الغير كمصلحة النشاط الاقتصادي والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي، وهي تمثل نسبة 7,11% من إجمالي النفقات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن الموارد المالية للولاية تتمثل في:

- ناتج الاملاك العمومية.

-تحصيلات وإعانات ومساهمات.

-ممنوحات صندوق التضامن للولايات.

-ضرائب مباشرة:

حيث قدرة نسبة الضرائب المباشرة ب82,55 % وذلك بسبب وجود ضريبة الرسم على النشاط المهني TAP المفروضة على أصحاب المصانع والمتعاملين وهي نسبة مرتفعة مقارنة بباقي النسب، ثم تليها نسبة تحصيلات وإعانات ومساهمات ب9,3% وهي نسبة ضئيلة بسبب عدم وجود تحصيلات كبيرة، ونفس الشيء بالنسبة لممنوحات صندوق التضامن للولاية بنسبة ضئيلة قدرة ب8,08% و آخر مورد مالي ضئيل جدا ناتج الاملاك العمومية قدر ب0,07% والسبب لعدم وجود لأملاك كثيرة تابعة للولاية.

ثانيا: ميزانية قسم التجهيز

حيث تمثل مبلغ الاقتطاع الاجباري من قسم التسيير الى التجهيز في 123997839.88دج ونوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): ميزانية الولاية-قسم التجهيز-

رقم الحساب	الحساب	النفقات	الإيرادات
10	تزويدات		123997839.88
13	اعانات مسددة من طرف الولاية	600000.00	
21	أملاك عقارية ومنقولة	80507136.81	
23	اشغال جديدة وتصليحات كبرى	42890703.07	

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق الإدارة المحلية

من خلال معطيات الجدول السابق نوضح نفقات قسم التجهيز في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): نفقات قسم التجهيز

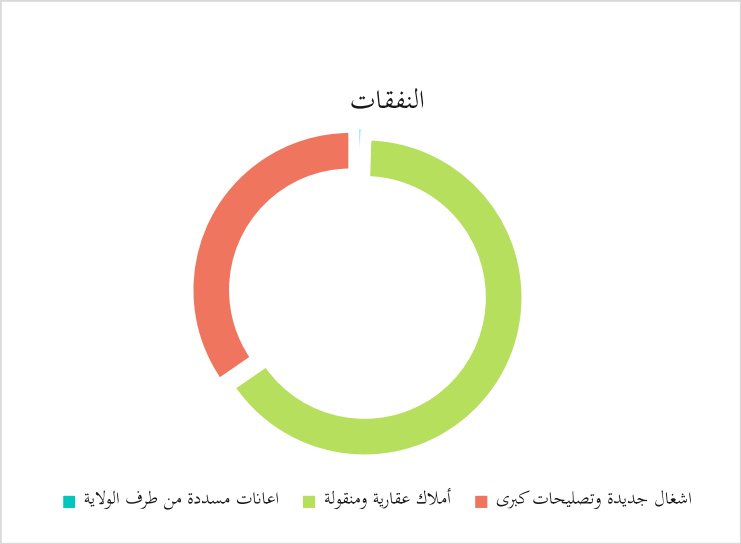

المصدر: إعداد الطلبتان بناءا على معطيات الجدول السابق

تشـمل نفقات قسـم التجهيز والاسـتثمار كل من إعانات مسـددة من طرف الولاية، أملاك عقارية ومنقولة وكذا أشغال جديدة وتصليحات كبرى، ونلاحظ من خلال التمثيل البياني أن الجزء الاكبر من النفقات موجه للأملاك العقارية والمنقولة بنسـبة 64,23% وهي نسـبة مرتفعة مقارنة بالنفقات الأخرى، يليها أشـغال جديدة وتصـليحات كبرى، بينما الإعانات كانت ضئيلة جدابنسبة0,5% ، والتي تعكس ضعف مساهمة ميزانية الولاية في التمويل المحلي.

تتكون إيرادات قسـم التجهيز والاسـتثمار من الفائض المرحل المقتطع من نفقات قسـم التسـيير الخاص بنفس السـنة 2023 من الميزانية الاولية بمبلغ قدره 123997839 دج بنسبة 17,73% وهي نسبة مرتفعة تمكن من تغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار الخاصة بالولاية.

-الإيرادات الجبائية كمصدر لتمويل ميزانية الولاية والبلدية:

تعتبر الإيرادات الجبائية أهم مصـــدر للتمويل الذاتي ولدينا الجدول الموالي والذي يمثل تقديرات الإيرادات الجبائية لسنوات من 2022الى 2024.

الجدول رقم (14): الإيرادات الجبائية لسنوات من 2022إلى 2024

طبيعة الضريبة	تقديرات سنة2022	تقديرات سنة 2023	تقديرات سنة2024
الرســـم على النشـــاط التجاري والصناعي	827619162	539998617	481361937
الضريبة الجزافية الوحيدة	30078399	37157955	41881435
المجموع	857697561	577156572	523243372

المصدر: إعداد الطالبتان من خلال الوثائق الممنوحة

نلاحظ من خلال الجدول المستمد من ورقة الحساب لتقديرات ميزانية الولاية من الإيرادات الجبائية للسنوات المالية 2022، 2023 و2024 نجد أن:

الإيراد الجبائي لسنة 2023 كان أقل من سنة 2022، هذا راجع الى التخفيض في تقديرات الرسم على النشاط الصناعي والتجاري ناتج عن إعفاء المنتجين الصناعيين من دفع هذا الرسم، وهذا تطبيقا للمادة 59 من قانون المالية 2022 الذي عدل المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة.

بالنسبة لسنة 2024 فقد كان الإيراد الجبائي هو الاقل وهذا راجع إلى إلغاء الرسم على النشاط المهني بداية من سنة 2024 من أجل دعم الاستثمار.

المطلب الثاني: وضعية مناطق الظل على مستوى ولاية برج بوعريريج

عند الحديث عن التنمية المحلية لابد ان نتطرق أيضـــا الى مناطق الظل ووضـــعيتها على مســـتوى الولاية وإجراءات الجماعات المحلية للنهوض بهذه المناطق.

الفرع الأول: إحصائيات لمناطق الظل بولاية برج بوعريريج

تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون المتعلق بمناطق الظل، ضـمن مخطط الإنعاش الاقتصـادي والاجتماعي (2020-2024)، والذي توجه نحو التركيز على التنمية البشـرية المسـتدامة والعادلة، التحول الطاقوي والرقمي وحماية الموارد البيئية، والإهتمام بالمناطق المحرومة والمعزولة والتي تفتقر إلى ضروريات الحياة، ضمن المشاريع التنموية الموجهة لمناطق

الظل، نجد أنه تم إحصـاء 420منطقة ظل بولاية برج بوعريريج عبر 34بلدية تتوزع على المناطق الحضـرية والريفية وعدد سكان قدره 296546نسمة.

والجدول التالي يوضح عدد مناطق الظل على مستوى34 بلدية.

الجدول رقم(15):توزيع مناطق الظل على البلديات

البلدية	عدد مناطق الظل	عدد السكان	البلدية	عدد مناطق الظل	عدد السكان
برج بوعريريج	08	18374	تقليعت	11	3412
راس الواد	13	15667	غيلاسة	13	8660
عين تسرة	08	278	القلة	04	38
أولاد ابراهيم	07	9770	الماين	06	260
أولاد دحمان	18	23980	تفرق	04	33
برج زمورة	14	7711	جعافرة	05	1650
تسامرت	16	8068	اليشير	09	7430
المنصورة	12	28242	ثنية النصر	19	3969
المهير	08	13500	حسناوة	13	1740
بن داود	15	14839	مجانة	22	3317
حرازة	10	6620	بئر قاصد علي	20	2559
أولاد سيدي إبراهيم	04	3850	خليل	19	11214
تكستار	07	7645	سيدي مبارك	17	4033
عين تاغروت	11	5468	الحمادية	21	17501
العناصر	11	8320	العش	15	13735
برج لغدير	16	8465	القصور	07	15100
بليمور	11	1364	الرابطة	26	19734
المجموع	**420**	**296546**			

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على وثائق الأمانة العامة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أكبر عدد مناطق ظل كان على مســـتوى بلدية الرابطة ب 26 منطقة ظل ويليها بلدية مجانة ب 22منطقة ظل، ويليهما بلدية بئر قاصــد علي ب20 منطقة ظل، في حين أقل عدد مناطق ضــل ســـجل بكل من بلديتي القلة وتفرق ب04 مناطق ظل ويليها بلدية جعافرة ب05مناطق ظل والماينب06 مناطق ظل، هذه البلديات تابعة كلها لدائرة جعافرة.

يمكن أن نجد مناطق الظل كذلك في المناطق الحضرية ومراكز الدوائر وهذا ما لاحظناه في بلدية الحمادية مثلا ب 21 منطقة ظل مسجلة، وهذا راجع لنقص التهيئة الحضرية.

الفرع الثاني: وضعية مناطق الظل خلال السنوات 2020-2023

لدينا الحوصلة العامة التالية حول وضعية مناطق الظل ببرج بوعريريج:

-عدد مناطق الظل المحصاة:420.

-عدد العمليات المقترحة:00 عملية لسنة 2023.

-عدد العمليات الممولة قبل تاريخ 2022/12/31:1271عملية.

-عدد العمليات الممولة بعد تاريخ12/31/ 2022: 0 عملية.

-عدد العمليات غير الممولة:00 عملية.

-عدد العمليات المنتهية:1270.

-عدد العمليات غير المنتهية:01 وهي متعلقة بتهيئة وتعبيد الطرق بســـيدي إبراهيم حيث مولت من المخطط البلدي 2022بغلاف مالي قدره6540000.00دج.

أولا: وضعية المشاريع من حيث صاحب المشروع

تتولى البلدية عادة انجاز وتنفيذ مختلف المشـاريع التنموية ولكن نجد أن هناك بعض المشـاريع تشـرف عليها المديريات التنفيذية، لعدم قدرة البلدية على إنجازها وكونها إختصاص لهذه المديريات.

1-المشاريع المسيرة من طرف البلديات:

الجدول التالي يمثل وضعية العمليات المنجزة من طرف البلديات.

الجدول رقم (16): وضعية العمليات المنجزة من طرف البلديات

العمليات/ السنوات	2020		2021		2022		2023		المجموع	
مجموع العمليات المسجلة	667		245		142		/		1045	
مجموع العمليات المنتهية	667	%100	245	%100	141	%100	/	/	1053	%99,62
مجموع العمليات غير المنتهية	00	%0	0	%0	01	%0,7	/	/	01	%0,37

المصدر:إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الممنوحة من الأمانة العامة

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم الانتهاء من معظم العمليات المسجلة بنسبة تفوق 99%خلال السنتين السابقتين 2020و2021، وهذا دلالة ان السـلطات أعطت الأولوية لمشـاريع مناطق الظل وكذلك السـهر على انجاحها وهذا ما عبر عنه عدد المشاريع غير المنتهية والذي كان مشروع واحد.

2-العمليات المسيرة من طرف المديريات التنفيذية:

الجدول التالي يمثل وضعية العمليات المنجزة من طرف المديريات التنفيذية

الجدول رقم (17): وضعية العمليات المنجزة من طرف المديريات التنفيذية

العمليات/السنوات	2020		2021		2022		2023		المجموع	
مجموع العمليات المسجلة	178		07		32		/		217	
مجموع العمليات المنتهية	178	%100	07	%100	32	%100	/	/	217	%100
مجموع العمليات المنتهية	00	%0	00	%0	00	%0	/	/	00	%0

المصدر: إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق الممنوحة من الأمانة العامة

نلاحظ بالنسبة للعمليات المسيرة من طرف المديريات التنفيذية أن مجموع العمليات المسجلة كان أقل مقارنة بالمشاريع المسيرة من طرف البلديات وهذا حسب طبيعة المشاريع والهيئة المسؤولة عن التسيير والتنفيذ، كما أن العمليات المسجلة قد عرفت إتماما كليا لها.

كما نلاحظ من خلال كلا الجدولين أن سنة 2023 لم يتم تسجيل أي عملية او تمويلها ،وهذا بسبب عدم اقتراح أي عملية تخص مناطق الظل لاستيفائها ،وهذا يفسر سبب تناقص عدد العمليات من سنة 2020الى2022 ،ويرجع هذا إلى برنامج رئيس الجمهورية الاستعجالي لتنمية مناطق الظل وإعطاء الأولوية لها من حيث الإمكانيات المالية من قبل الولاة ورؤساء البلديات ،وبالتالي استغلت معظم الإمكانيات المالية في السنة الأولى من التنمية الموجهة لمناطق الظل وهو ما لاحظناه من خلال عدد العمليات لسنة 2020مقارنة بغيرها، وبالتالي بحلول سنة 2023 لاحظنا غياب أي مناطق مصنفة كمناطق ظل في برج بوعريريج.

الشكل الموالي يوضح تمويل المشاريع من طرف البلديات وكذلك المديريات التنفيذية.

الشكل رقم (10): توزيع المشاريع من حيث صاحب المشروع

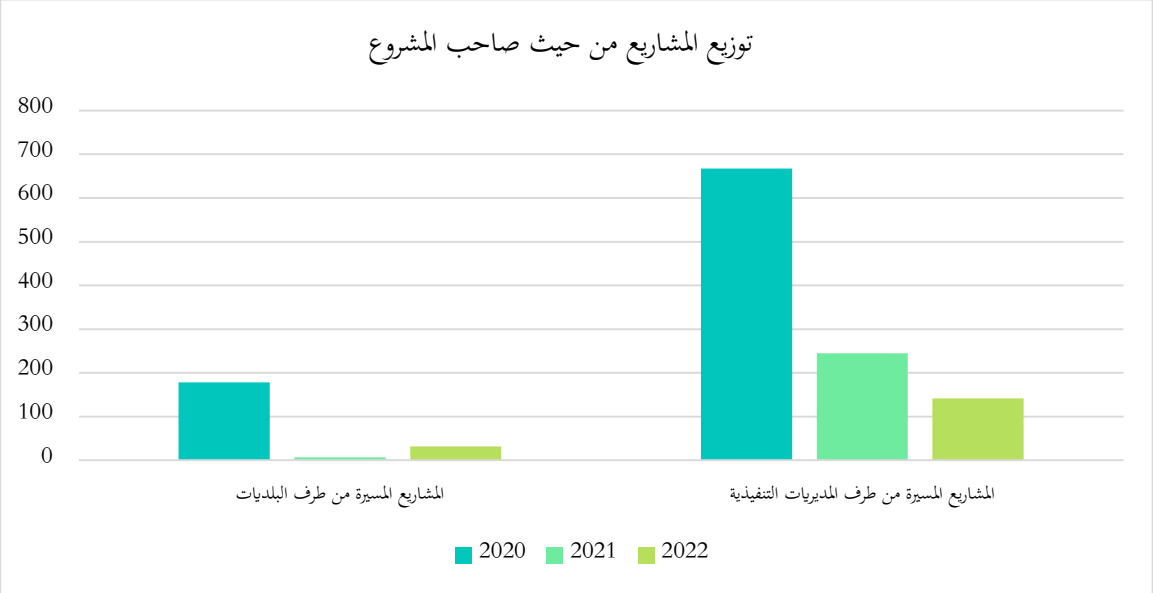

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدولين السابقين

ثانيا: مصادر تمويل المشاريع الموجهة لمناطق الظل

تختلف مصادر تمويل المشاريع الموجهة لمناطق الظل سواءا كانت من ميزانية البلدية أو الولاية، أومن المخطط البلدي للتنمية او صندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية، أو برنامج دعم الهضاب والذي تستفيد منه ولاية برج بوعريريج كونها منطقة هضاب عليا

1- توزيع المشاريع حسب مصادر التمويل

لدينا المبالغ المالية المخصصة للسنوات من 2020-2022 وفق ما يلي:

-الاعتمادات المخصصة لسنة 2020:12128526479دج

- الاعتمادات المخصصة لسنة 2021:1405914483دج

- الاعتمادات المخصصة لسنة 2022:1603101597دج

والجدول التالي يمثل توزيع المشاريع حسب مصادر التمويل المختلفة:

الجدول رقم (18): توزيع المشاريع حسب مصادر التمويل

مصدر التمويل	عدد العمليات	المبلغ المخصص	نسبة التمويل	العمليات المنتهية	العمليات قيد الانجاز	العمليات غير المنطلقة
ميزانية البلدية	25	229674875	%1,52	25	00	00
ميزانية الولاية	16	70573264	%0,46	16	00	00
FCCL	479	7073496883	%46,73	479	00	00
PCD	661	4271785366	%28,22	660	01	00
الرنامج القطاعي للتنميةPSD	78	3433345676	%22,68	78	00	00
البرامج المركزية للتنميةPSC	04	26898000	%0,18	04	00	00
برامج اخرىPHP	08	31768495	%0,21	08	00	00
المجموع الكلي	**1217**	**15137542559**	**%100**	**1270**	**01**	**00**

المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على الوثائق الممنوحة من الأمانة العامة

من خلال الجدول نلاحظ أن المبلغ الكلي لهذه المشـــاريع قدر ب15137542559دج بمجموع عمليات قدر ب1217عملية، حيث كانت اكبر تغطية من قبل صندوق الضمان والجماعات المحلية بنسبة قدرت ب46,73% ،ثم المخطط البلدي للتنمية بمبلغ4271785366دج ونســـبة28,22%ويليها البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية بقيمة3433345676دج وما نســـبته22,68%،وبعدها نجد ميزانية البلدية بنســـبة1,52% وميزانية الولاية بنســـبة0,46% ثم برامج أخرى ممثلة في برنامج الهضـــاب بنســـبة0,21% واخر نســـبة هي البرامج المركزية للتنمية بما نسبته0,18% وهي أقل نسبة.

نلاحظ أن معظم العمليات مكتملة ماعدا عملية واحدة قيد الإنجاز من اجمالي 1217 عملية، كما أن أكبر حصـــة من العمليات سجلت من طرف المخطط البلدي للتنمية بنسبة54,31 %ويليها صندوق الضمان والجماعات المحلية بنسبة39،36% ثم البرنامج القطاعي غير الممركز6,41% وميزانية البلدية بنسبة2,05%، في حين باقي البرامج كانت نسبتها ضئيلة، كما أنه لم يتم تسجيل أي عمليات غير منطلقة.

والشكل الموالي يوضح توزيع المشاريع من حيث صاحب التمويل

الشكل رقم (11): توزيع المشاريع حسب مصدر التمويل

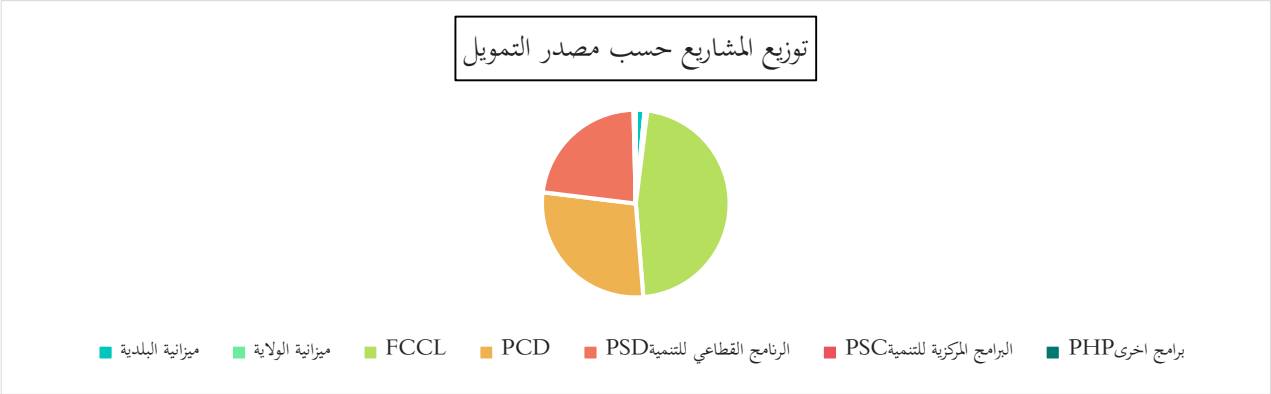

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول السابق

2- من حيث القطاعات المتكفل بها:

تشـمل التنمية المحلية عدة قطاعات حيوية، خاصـة في مناطق الظل حيث تعكس هذه المشـاريع مختلف النقائص الأساسية التي تعانيها هذه المناطق، والجدول التالي يوضح مختلف هذه القطاعات.

الجدول رقم (19): توزيع المبالغ المخصصة حسب القطاعات

القطاعات	نوع العمليات	عدد العمليات	المبلغ المخصص	عمليات منتهية	عمليات جارية	عمليات غير منطلقة
الطاقة	الكهرباء	47	655367672	47	00	0
	الغاز	13	346811457	13	00	0
الري	تزويد بمياه الشرب	197	1739611913	197	00	0
	شبكة الصرف الصحي	253	3706382916	253	0	0
تربية	انجاز مجمع مدرسي- انجاز مطاعم مدرسية وترميمات	117	797878097	117	00	0
الاشغال العمومية	انجاز-صيانة-اصلاح منشأة فنية	456	6836212669	455	01	0
هياكل إدارية	إنجاز وإعادة تأهيل	11	94906114	11	00	0
الصحة	قاعات علاج	24	68139589	24	00	0
الشباب والرياضة	انجاز وتهيئة الملاعب	47	324836853	47	0	0
الانارة العمومية	تدعيم وتوسيع_تجديد وإعادة تأهيل	101	540431110	101	0	0
عمليات اخرى	موقف حافلات –حماية المدن من الفياضانات	05	27018187	05	0	0
المجموع الكلي		**1271**	**15137542559**	**1270**	**01**	**0**

المصدر:من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الأمانة العامة

نوضح عدد العمليات المنتهية حسب القطاع ونوعها طبقا لمعطيات الجدول بالشكل الموالي

الشكل رقم(12): يمثل توزيع العمليات المنتهية على القطاعات

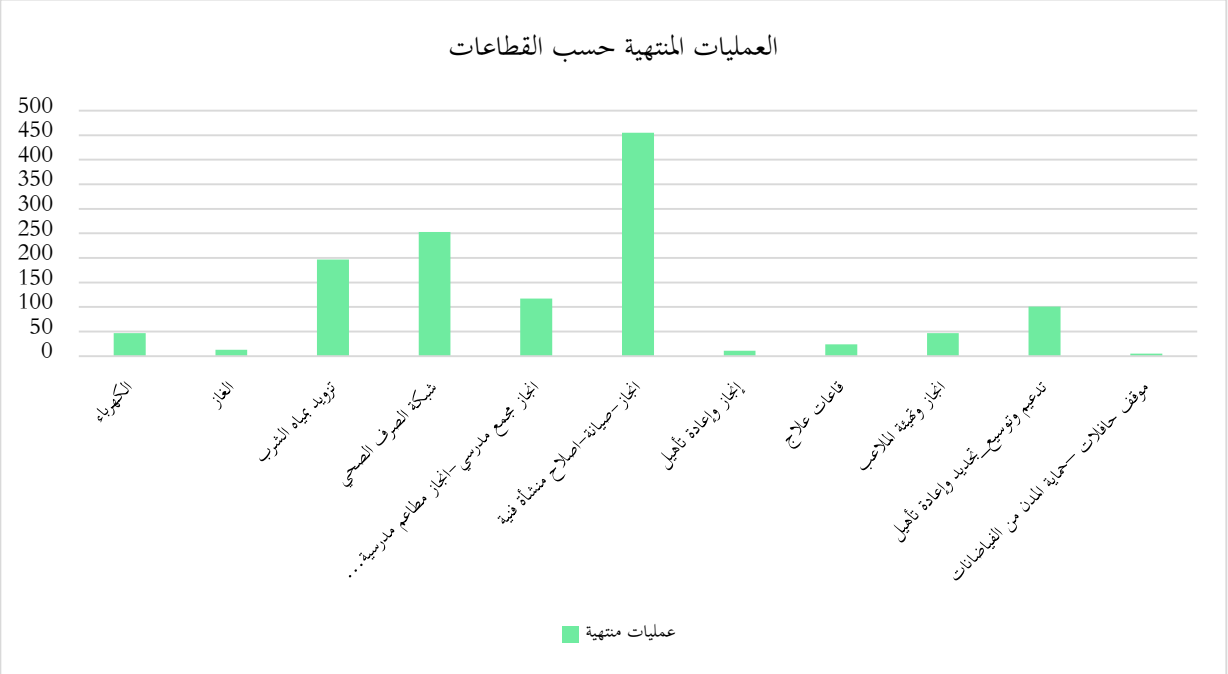

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق والأعمدة البيانية، نلاحظ أن المبلغ الكلي الذي استفادة منه مناطق الظل15137542559دج توزع على عدة قطاعات ،حيث نلاحظ ان قطاع الأشغال العمومية كانت له النسبة الأكبر بمبلغ45,16% ممثلة في انجاز صيانة وإصلاح المنشآت الفنية ويليها قطاع الري من حيث شبكة الصرف الصحي بنسبة 24,48% والتزويد بالمياه الصالحة للشرب بنسبة 11,49%،ويليه قطاع الطاقة من خلال التزويد بالكهرباء والغاز بالنسب التالية على الترتيب4,33%و2,29% ،وبعدها قطاع التربية بنسبة 5,27% من خلال انجاز مجمع مدرسي ومطاعم مدرسية وتجهيزها وعمليات التوسعة وإعادة التأهيل، ثم قطاع الإنارة العمومية بنسبة3،57% من خلال عمليات التدعيم والتوسيع وإعادة التأهيل، اما قطاع الشباب والرياضة فكانت نسبته 2،14% من خلال انجاز وتهيئة الملاعب، أما قطاع الهياكل الإدارية من خلال مختلف عمليات الإنجاز وإعادة التأهيل فبلغت نسبتها 0،63% ، وهي نسبة ضئيلة وكذلك قطاع الصحة من خلال انجاز قاعات العلاج بنسبة0،45% ،اما العمليات الأخرى المتمثلة في إنجاز موقف حافلات وحماية المدن من الفيضانات فكانت نسبته هي الأقل ب0,18%.

أما أكبر عدد للعمليات فكان من نصيب قطاع الأشغال العمومية ب 456 عملية ويليه شبكة الصرف الصحي ب 253 عملية ثم التزويد بمياه الشروب ب 197عملية ثم قطاع التربية ب 117 عملية والإنارة العمومية ب 101عملية،

كما رصـــدنا47 عملية لإنجاز وتهيئة الملاعب والتزويد بالكهرباء، و24عملية لإنجاز قاعات علاج، وباقي القطاعات تراوحت بين 13و5عمليات، في حين انه لم نسجل أي عملية غير منطلقة كما ان جل العمليات منتهية.

كما ان ترتيب هذه القطاعات يعكس احتياجات مناطق الظل، في مختلف القطاعات الحيوية والتي لابد من إعطاء الأولوية لها خاصة الأشغال العمومية ومشاريع التزويد بمياه الشرب وشبكات التطهير، ومشاريع التزويد بالكهرباء والغاز.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرقنا إلى بطاقة فنية حول ولاية برج بوعريريج من خلال موقعها الجغرافي ومختلف تضاريسها وتوزيع السكان والتنظيم الإداري، وكذلك تطرقنا للهيكل التنظيمي لمقر ولاية برج بوعريريج، وقمنا بدراسة دور كل من الولاية والبلدية في تحقيق التنمية اعتمادا على التمويل المحلي من خلال ميزانية كل من البلدية والولاية بمختلف أقسامها والمتمثلة في قسم التسيير والتجهيز.

إضافة الى مختلف الإنجازات على مستوى الولاية في إطار برامج التجهيز حيث تطرقنا إلى مدونة المشاريع التي تمولها كل من المخطط البلدي وصندوق التضامن والجماعات المحلية، حيث تساهم هذه البرامج البلدية وصندوق الجماعات المحلية والبرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة في رفع مستوى التشغيل وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمشاريع الموجهة خصيصا لدعم مناطق الظل والتي عرفت إتمام كلي لها مع نهاية سنة 2022.

لتحقيق تنمية شاملة لاحظنا بداية مع سنة 2020 إعطاء الأولوية لمناطق الظل للنهوض بها وتحقيق العدالة في التنمية وهذا تماشيا مع مخطط الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقه رئيس الجمهورية بداية من 2020وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني.

ختاما لهذه الدراسة ، وما أشرنا إليه سابقا فإن الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)ساهمت في تجسيد المشاريع التنموية بمختلف ابعادها من خلال مختلف الصلاحيات والوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها واختصاصاتها باعتبارها كنظام فعال في تحقيق التنمية كونها الوسيط بين الحكومة والشعب فهي تسعى لتحقيق البرامج والسياسات المنتهجة في سبيل النهوض بالتنمية المحلية من خلال مختلف الآليات الذاتية والخارجية المحصلة عليها، بحيث تعتبر التنمية المحلية من بين أهدافها الرئيسية كونها أداة مهمة في تحقيق الاستقرار من خلال تحسين الاطار المعيشي للأفراد ،ومواجهة حاجات المواطنين المتزايدة و توفير متطلبات الحياة من كهرباء، ماء، غاز، ومراكز التعليم والصحة...إلخ،

كما ان الدولة خصصت برامج استثمارية استعجالية لتحقيق التنمية المحلية بالمناطق المهمشة والتي تدعى بمناطق الظل وذلك لتحقيق نتائج ملموسة وسريعة.

إلا أنه وبالرغم من المجهودات والمبذولة من قبل السلطات في تجسيد اللامركزية وتحقيق تنمية محلية شاملة ضمن مختلف القطاعات نجد انها لم ترتقي الى امال المواطنين وما تطمح له الدولة من تحقيق تنمية وطنية شاملة من جهة، ووجود فعلي للامركزية بمختلف مقوماتها.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال دراستنا التي أجريناها على مستوى ولاية برج بوعريريج توصلنا للنتائج التالية:

- إن بداية سنة 2023 تميزت بدخول حيز التنفيذ القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2-09-2018 المتعلق بقوانين المالية حيث تم تجسيد البرنامج الجديد السنوي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية (ADSEC) وما عرف سابقا بالمخطط البلدي للتنمية (PCD) وما ميز هذا البرنامج عن سابقه هو سنوية المشاريع المنجزة تحت عنوانه.

-من أجل دعم الاستثمار تم إلغاء الرسم على النشاط المهني وإحلال محله تعويض نقص القيمة الجبائية، بداية من 2024 وتمنح كإعانة ضمن صندوق الجماعات المحلية ضمن قسم التسيير.

-تجسيدا لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) والذي اقترحه رئيس الجمهورية ضمن رؤية جديدة لتحسين مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستوى العالمي والنهوض به، فإنه اعطى أولوية لمناطق الظل في إطار برنامج الظل، من خلال1217 عملية تتوزع على قطاعات حيوية كالأشغال العمومية الري والطاقة، بمبلغ اجمالي قدر ب15137542559 دج على مستوى ولاية برج بوعريريج حيث عرفت إتمام كل العمليات مع نهاية سنة 2022 على مستوى 420منطقة ظل محصاة في الولاية وبالتالي بحلول سنة 2023 لاحظنا غياب أي مناطق مصنفة كمناطق ظل في برج بوعريريج.

من خلال دراستنا كذلك لاحظنا جملة من المعيقات التنموية نلخصها فيما يلي:

-إن ضـــعف الموارد المالية الذاتية والذي هو راجع الى قلة الإيرادات التي تخص الجماعات المحلية ويرجع ذلك الى غياب تثمين ممتلكاتها وعدم النجاعة في تحصيل إيراداتها وكذلك ضعف الإيراد الجبائي على المستوى المحلي بسبب قلة النشاط الاقتصـــادي هذه العوامل تجعل الجماعات المحلية تعتمد بشـــكل كبير على مصـــادر التمويل الخارجي والتي تتحكم بها السـلطات والمتمثلة في صـندوق الضـمان والتضـامن والجماعات المحلية، البرامج الممركزة وغير الممركزة، والمخطط البلدي، وبالتالي هذا يجعلها تابعة وغير مستقلة ماليا.

-عدم استقلالية الجماعات المحلية سواءا من الجانب المادي، او من ناحية تسيير شؤونها.

-المعارضة الشعبية التي تقابل بعض المشاريع بسبب تقديم المصلحة الفردية على المصلحة العامة والتي من شأنها ان تعيق سيرورتها او تلغيها، او الجهوية التي نجدها عند المواطن والرغبة في احتكار معظم المشاريع بما يتعارض مع العدل في توزيعها، وهو ما لاحظناه في معظم المبالغ التي وزعت على البلديات ضمن قسم التجهيز للصندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية، حيث اعتمد بدرجة كبيرة على مبدأ المساواة وهو ما يتنافى مع خصائص واحتياجات كل منطقة.

-عدم كفاءة المسيريين خاصة على مستوى البلدية (المجلس الشعبي البلدي ورئيسه)، وهو مايؤثر على المشاريع المقترحة والتي يجب ان تكون ناضجة أي تعكس احتياجات البلدية وما يلاءم خصائصها والأولوية حسب القطاعات الحيوية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

- أكدت الدراسة التطبيقية بأن الفرضية الأولى (تعتبر الجماعات المحلية الركيزة الأساسية في تحقيق أهداف التنمية المحلية وتنفيذها على أرض الواقع) صحيحة.

كون الجماعات المحلية كون التنمية المحلية الهدف الأساسي الذي تسعى الجماعات المحلية لتجسيده من خلال تعبئة كافة الموارد المالية المتاحة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لخلق تنمية شاملة.

- أكدت الدراسة التطبيقية بأن الفرضية الثانية (تتجسد فعالية الجماعات المحلية من خلال المشاريع التنموية عن طريق اعتمادها على تمويلها الذاتي) خاطئة.

كون الجماعات المحلية تعتمد في تمويلها لمختلف المشـــاريع التنموية على المصـــادر الخارجية والإعانات التي تمنحها الســـلطات بدرجة أكبر وهذا بســـبب عدم كفاية مواردها الذاتية وهذا غالبا لضـــعف إيراداتها الجبائية وعدم تثمينها لممتلكاتها.

ثالثا: الإقتراحات

-العمل على انشـاء مصـادر تمويل جديدة من خلال تشـجيع الاسـتثمار المحلي ودعم القطاع الخاص، وتثمين الثروات المحلية، حتى تتمكن الجماعات المحلية من تحقيق التكافؤ بين الإيرادات والنفقات.

-تأهيل الموارد البشـرية من خلال تكوينها بما يتلاءم مع متطلبات التنمية، واختيار المسـيرين الكفؤ، وتفعيل المشـاركة الشعبية في التنمية من خلال الجمعيات.

-التفعيل الحقيقي للامركزية للجماعات المحلية سواءا الإدارية او المالية من خلال منح الصلاحيات والإختصاصات.

-العمل على تجسيد آليات الحكم الراشد من شفافية، تشاركية، ديموقراطية، مساءلة، لامركزية، العدل والمساواة.

-التركيز على المشـاريع المهمة والمسـتقطبة لليد العاملة كالمشـاريع الفلاحية والتركيز على العمليات التي لها الأثر المباشـر والسريع على حياة المواطن.

رابعا: آفاق الدراسة

تناولت دراسـتنا موضـوع مهم يتمثل في الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية على مسـتوى ولاية برج بوعريريج وقد عالجنا هذا الموضـوع بشـكل عام، وبالتالي مجال البحث لا يزال مفتوحا لدراسـات أدق وأعمق لأجل اثراء وتزويد المعرفة، ما يجعلنا نقف امام تساؤلات جديدة تصلح ان تكون آفاق بحث علمي والمتمثلة في:

-واقع الشفافية في تجسيد المشاريع على مستوى الجماعات المحلية.

-دور الزكاة في تمويل الجماعات المحلية.

-مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الجماعات المحلية

أولا: المراجع باللغة العربية

1- المجلات العلمية:

1. أحمد سويقات ، الجماعات الإقليمية ووحدة إقليم الدولة في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، جانفي 2016.
2. أسماء سلامي، بعنوان "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد10، جامعة قسنطينة 3، 2016.
3. حسين حميد، تطور الجماعات المحلية واثره على التنمية المحلية بالجزائر، المجلة العلمية للحوار الاقتصادي، المجلد02،العدد01،جوان2023.
4. طارق رقاب ، معاش قويدر، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية في الجزائر دراسة تحليلية لبعض البرامج -، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد06، العدد01،2023.
5. عفاف خويلد ، بهلولي فيصل، الدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر-دراسة في برامج التنمية المحلية للبلديات ومصادر تمويلها-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد02، العدد01، جوان2019.
6. فطيمة سايح ، " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية المستدامة " مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد رقم 03 ،العدد 01 ، جوان 2020.
7. مفيدة نادي، مراد ماحي، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بمناطق الظل –دراسة حالة ولاية تيبازة، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، مجلد09، العدد02، ديسمبر2022.
8. نوال لصلج، النظام القانوني للدائرة بالجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد01، العدد07، سبتمبر2017.
9. وافية فروخي، آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة وسبل تفعيلها-دراسة ميدانية على بلدية الدويرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد05 ،2018.

2-الرسائل الجامعية:

1. أحمد شـريفي، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، تخصـص علوم اقتصـادية، جامعة الجزائر 3،2009.
2. إدريس غشة، دور البلدية والولاية في تحقيق التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم قانون عام، تخصص قانون إداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،2018.
3. إيمان زايدي، أسماء بلحطام ، دور مصـادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر دراسـة حالة –بلدية برج بوعريريج2022 -، مذكرة مقدمة لنيل شـهادة ماسـتر، قسـم علوم تسـيير، تخصـص تسـيير عمومي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج-، الجزائر،2022.
4. باسم صاولي، واقع التسيير المالي للجماعات المحلية (البلديات) في الجزائر دراسة حالة خزينة بلديات بوشقوف، جامعة 8 ماي 1945-قالمة-، الجزائر، 2019.
5. حمزة بزرل كبير، بن عدة رابح، " دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسـة حالة بلدية مازونة –" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، شعبة تسيير التقنيات الحضرية، التخصص تسيير الجماعات المحلية والحكومة، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3 – الجزائر – 2016.
6. خالد مامون، محمد مصطفى، "أهمية قرارات الجماعات المحلية على نشاط المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة ولاية تيارت-" مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، بجامعة إبن خلدون بتيارت – الجزائر- 2018.
7. خديجة فيلالي، " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية بوسعادة –"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع إدارة وحكامة محلية، بجامعة المسيلة –الجزائر-، 2012.
8. رشـيدة بوجحفة، رضـا بن التومي، " الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المسـتدامة بمناطق الظل في الجزائر بلدية سيدي أمحمد بن علي ولاية غليزان وبلدية أولاد دراج ولاية المسيلة – دراسة حالة- " مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد السابع، العدد الاول، جوان2023.

9. سـعدية أولاد المختار، بعنوان "الآليات الجديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية (مراقبة ميزانية الجماعات المحلية) -بلدية المنيعة (نموذجا)" ، أطروحة لنيل شـهادة الماسـتر، الميدان العلوم السـياسـية تنظيمات، تخصص تنظيم سياسي وإداري، بجامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، الجزائر،2019.

10. صباح بوعنان ، ضياف زينب، "مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية وانعكاساتها على التنمية المحلية –دراسة تطبيقية ببلدية توقرت"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة غرداية،2022.

11. عائشة حاج عمر، تأثير التعديلات المتلاحقة على قانوني البلدية والولاية على التنمية المحلية –دراسة في بلدية متليلي بغرداية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي واداري، جامعة غرداية،الجزائر،2021.

12. فاطمة الزهراء غفاري، زكرياء زحوط ، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة لنيل شـهادة الماسـتر، شعبة الحقوق، تخصص إدارة ومالية، جامعة زيان عاشور-الجلفة-، الجزائر،2017.

13. فتيحة كرمي،" دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية في مناطق الظل-دراسة حالة بلدية برج بوعريريج-"أطروحة لنيل شهادة الماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ببرج بوعريريج –الجزائر-2020.

14. كريمة أعراب، عمريو نعيمة، إيرادات الجماعات المحلية-بلدية وولاية بجاية نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبر الرحمان ميرة-بجاية-، الجزائر،2015.

15. نجية كنوش، مدى فاعلية الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شـهادة الماسـتر، قسم القانون العام، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-، الجزائر،2016.

16. نور الدين بلقليل ، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، الجزائر،2018.

17. يمينة طالبي، "الدور التنموي للجماعات المحلية (دراسة حالة ولاية البيض)" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة الطاهر مولاي –سعيدة-، الجزائر،2015.

3-التشريعات القانونية:

1. القانون رقم 11/10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ ب 22يونيو2011، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة تاريخ03يوليو2011ب، العدد37.
2. القانون رقم07/12، المتعلق بالولاية، المؤرخ ب21فبراير2012، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ29فبراير2012، العدد12.
3. قرار مؤرخ ب 29 مارس 2021، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 26سبتمبر2021، العدد73.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

1. Souhila ATOUI, Relation d'influence entre les politiques de développement local et les processus de décentralisation: Cas de la commune de Bejaia,Memoire de Master,en Sciences de Gestion, Option: Management Economique des Territoires et Entrepreneuriat, UNIVERSITE ABDERRAHMANE MIRA DE BEJAIA, Algérie,2013.
2. Zalatou NAIMA, le rôle de la collectivité locale dans la gestion du dèveloppement locale, cas des communes oranaises, journal d'études èconomques shuaa, n°4,2018.

-ثالثا:المواقع الإلكترونية

1. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية،interieur.gov.dz .

.

ملحق (1)

قائمة مجالات تدخل إعانات الدولة في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات المحلية

1. في مجال الطاقة

1.1 الطاقة

- اقتناء وتركيب صهاريج غاز البروبان لفائدة مناطق الظل
- اقتناء وتركيب مجموعات الطاقة الشمسية للسكنات الكائنة في المناطق المعزولة ومناطق الظل
- اقتناء المولدات الكهروبائية لفائدة مناطق الظل

2. في مجال الفلاحة والري

1.2 التزود بالمياه الصالحة للشرب

- المنشآت الصغيرة لتعبئة المياه الصالحة للشرب
- التخزين
- قنوات الإمداد
- شبكة التوزيع واقتناء شاحنة صهريج
- المعالجة
- الدراسات
- بناء صنبور مياه عام في المناطق الريفية (المساكن المبعثرة)
- تجميع المياه وتهيئة الينابيع / تهيئة نقاط المياه
- أخرى

2.2 التطهير

- شبكات التطهير
- المعالجة خارج محطات معالجة وتنقية المياه المستعملة
- الدراسات
- معالجة الشبكات
- تجديد
- اقتناء مضخات هوائية متحركة لتصريف مياه الأمطار

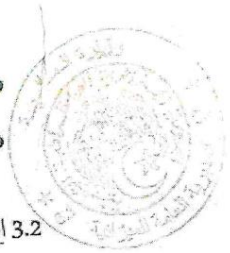

- إنجاز حفر صحية ومصبات الصرف الصحي
- أخرى

3.2 البيئة

- إنجاز مفرغات عمومية بلدية (لصالح البلديات غير متكفل بها من طرف مراكز الردم التقني)
- وسائل معالجة وجمع النفايات المنزلية الصلبة

3. في مجال التخزين والتوزيع

1.3 الأسواق الجوارية

- دراسات
- بنايات جديدة
- تهيئة وتوسيع
- تجهيز

4. في مجال التربية والتكوين

1.4 التربية و التكوين

- إعادة بناء
- التصليحات الكبرى
- إعادة تهيئة
- تجديد المعدات
- بناء قاعات التدريس
- بناء وتجهيز مطاعم مدرسية على مستوى المدارس الابتدائية لفائدة مناطق الظل
- تدفئة/ تكييف بالمدارس لفائدة مناطق الظل
- اقتناء حافلات مدرسية لفائدة مناطق الظل

5. في مجال المنشآت الاقتصادية والإدارية

1.5 الطرقات والمسالك

- منشآت جديدة

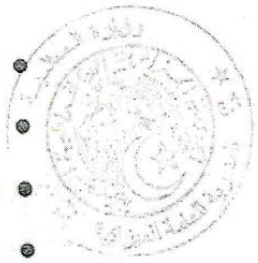

- ترميم
- منشآت فنية
- تصليحات كبرى للأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية
- صيانة الطرق البلدية
- معالجة الانزلاقات الارضية
- أخرى

2.5 بريد ومواصلات

- وكالات ومكاتب البريد

3.5 دراسات

- دراسات مخطط تهيئة البلديات
- دراسات لتنمية البلدية

4.5 مباني بلدية

- مقر البلدية
- ملحقات بلدية
- قباضات البلدية
- أخرى.

5.5 تسيير بلدي مباشر

- وكالة التسيير البلدي المباشر في المناطق الواجب ترقيتها مناطق الظل

6. في مجال البنى التحتية الاجتماعية والثقافية

1.6 التهيئة الحضرية

- الطرقات
- الإنارة العمومية (بما في ذلك الطاقة الشمسية)
- إنجاز الحدائق العمومية
- تهيئة المساحات الخضراء

2.6 الصحة والنظافة

- بناء وتجهيز قاعات العلاج
- تهيئة وترميمات كبرى لقاعات العلاج

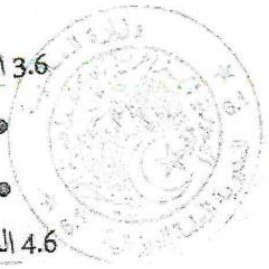

3.6 الثقافة والتسلية

- بناء وتجهيز مكتبات البلدية
- تهيئة وترميمات كبرى لمكتبات البلدية

4.6 الشباب والرياضة

- بناء وتجهيز مخيمات الشباب
- تهيئة وترميمات كبرى لمخيمات الشباب
- نوادي الشباب
- فضاءات اللعب
- ملاعب رياضية جوارية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية برج بوعريريج
مديرية الإدارة المحلية
مصلحة التنشيط المحلي

جدول يتضمن توزيع إعانات التسيير الممنوحة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لفائدة بلديات الولاية
بعنوان السنة المالية 2024

البلديات	اعانة صيانة و حراسة المرافق الإدارية			اعانة التكفل بالاطعام المدرسي	اعانة التكفل بالاثر المالي للزيادة في الأجور (دج)	اللجنة الاضافية للتيسير رمضان الكريم (دج)	تعويض نقص القيمة الجبائية بعنوان سنة 2024	الاعتمادات التخصيصية للاندماج المهني + إعانة التكفل بأجور المستخدمين المعينين بعملية تحويل مقر مهام التضامن الاندماج الاجتماعي في عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي	المجموع
	المبلغ المخصص للمقتنيات الصيانة	اجور اعوان الحراسة و النظافة	المجموع						
برج بوعريريج	0.00	0.00	0.00	151 417 000.00	100 000 000.00	37 175 000.00	486 000 000.00	191 176 000.00	965 768 000.00
رأس الوادي	28 036 000.00	26 846 000.00	54 882 000.00	81 617 000.00	73 259 000.00	18 761 000.00	32 000 000.00	163 651 000.00	424 170 000.00
برج زمورة	6 978 000.00	13 668 000.00	20 646 000.00	18 317 000.00	57 354 000.00	3 153 000.00	5 000 000.00	67 180 000.00	171 650 000.00
المنصورة	8 252 000.00	12 629 000.00	20 881 000.00	44 258 000.00	162 151 000.00	12 600 000.00	12 000 000.00	210 798 000.00	462 688 000.00
الأبيار	12 025 000.00	32 285 000.00	44 310 000.00	35 039 000.00	61 401 000.00	13 619 000.00	17 000 000.00	196 099 000.00	367 468 000.00
بن داود	10 337 000.00	15 681 000.00	26 018 000.00	21 929 000.00	150 916 000.00	17 054 000.00	13 000 000.00	156 678 000.00	385 595 000.00
البشير	12 527 000.00	31 052 000.00	43 579 000.00	62 369 000.00	63 171 000.00	16 258 000.00	24 000 000.00	139 121 000.00	348 496 000.00
مهن تاغروت	8 501 000.00	17 215 000.00	25 716 000.00	34 157 000.00	82 480 000.00	7 169 000.00	4 000 000.00	33 737 000.00	187 259 000.00
برج الأمير	15 990 000.00	33 499 000.00	49 489 000.00	56 570 000.00	122 625 000.00	12 464 000.00	10 000 000.00	80 699 000.00	331 847 000.00
سيدي امبارك	7 562 000.00	20 818 000.00	28 380 000.00	29 553 000.00	46 722 000.00	4 564 000.00	4 000 000.00	55 724 000.00	168 943 000.00
الحمادية	16 908 000.00	24 945 000.00	41 853 000.00	70 060 000.00	172 662 000.00	23 205 000.00	6 000 000.00	131 874 000.00	445 654 000.00
بليمور	6 446 000.00	3 833 000.00	10 279 000.00	27 789 000.00	61 309 000.00	8 133 000.00	4 000 000.00	65 113 000.00	176 623 000.00
مجانة	12 235 000.00	9 072 000.00	21 307 000.00	60 352 000.00	165 106 000.00	12 827 000.00	26 000 000.00	57 055 000.00	342 647 000.00
ثنية النصر	5 965 000.00	11 932 000.00	17 897 000.00	9 702 000.00	55 207 000.00	4 287 000.00	4 000 000.00	22 106 000.00	113 199 000.00
الجعافرة	5 716 000.00	8 827 000.00	14 543 000.00	12 469 000.00	98 546 000.00	5 548 000.00	4 000 000.00	35 703 000.00	170 809 000.00
تاين	3 171 000.00	2 737 000.00	5 908 000.00	7 986 000.00	83 454 000.00	2 840 000.00	4 000 000.00	20 052 000.00	124 240 000.00
أولاد ابراهم	7 145 000.00	5 839 000.00	12 984 000.00	17 870 000.00	40 111 000.00	4 964 000.00	4 000 000.00	24 631 000.00	104 560 000.00
أولاد دحمان	12 265 000.00	8 226 000.00	20 491 000.00	37 540 000.00	72 292 000.00	20 265 000.00	4 000 000.00	24 322 000.00	178 910 000.00
مسدلة	13 925 000.00	9 859 000.00	23 784 000.00	41 152 000.00	126 192 000.00	16 520 000.00	4 000 000.00	51 120 000.00	262 768 000.00
خليل	19 087 000.00	11 800 000.00	30 887 000.00	57 555 000.00	106 281 000.00	18 051 000.00	6 000 000.00	47 504 000.00	266 278 000.00
تعلمت	3 682 000.00	2 197 000.00	5 879 000.00	10 415 000.00	87 675 000.00	1 069 000.00	4 000 000.00	43 618 000.00	152 656 000.00
البشير	9 668 000.00	14 631 000.00	24 299 000.00	25 735 000.00	61 688 000.00	7 790 000.00	4 000 000.00	90 225 000.00	213 737 000.00
ثنية سيدي ابراهيم	3 025 000.00	7 231 000.00	10 256 000.00	5 243 000.00	46 386 000.00	1 383 000.00	4 000 000.00	24 160 000.00	91 428 000.00
تفرق	1 815 000.00	6 635 000.00	8 450 000.00	5 074 000.00	33 734 000.00	652 000.00	4 000 000.00	20 494 000.00	72 404 000.00
الزبانة	3 296 000.00	13 174 000.00	16 470 000.00	10 523 000.00	58 856 000.00	3 668 000.00	4 000 000.00	27 062 000.00	120 579 000.00
بوكسانر	6 299 000.00	7 420 000.00	13 719 000.00	23 198 000.00	45 864 000.00	6 612 000.00	4 000 000.00	33 170 000.00	126 563 000.00
العلق	15 624 000.00	33 855 000.00	49 479 000.00	41 696 000.00	47 419 000.00	8 207 000.00	4 000 000.00	143 707 000.00	294 508 000.00
العناصر	8 501 000.00	10 180 000.00	18 681 000.00	55 192 000.00	73 254 000.00	7 067 000.00	11 000 000.00	48 451 000.00	213 645 000.00
تسامرت	6 029 000.00	6 732 000.00	12 761 000.00	11 019 000.00	79 404 000.00	2 937 000.00	4 000 000.00	23 608 000.00	133 729 000.00
عين لسرة	6 321 000.00	16 182 000.00	22 503 000.00	27 185 000.00	70 109 000.00	4 860 000.00	4 000 000.00	38 411 000.00	167 068 000.00
بئر قاصد علي	8 209 000.00	19 342 000.00	27 551 000.00	32 441 000.00	126 120 000.00	6 504 000.00	4 000 000.00	45 914 000.00	242 530 000.00
قيلانة	6 154 000.00	7 192 000.00	13 346 000.00	19 742 000.00	63 282 000.00	4 612 000.00	4 000 000.00	72 915 000.00	177 897 000.00
الرابطة	8 014 000.00	7 197 000.00	15 211 000.00	23 814 000.00	80 678 000.00	12 459 000.00	4 000 000.00	46 906 000.00	183 068 000.00
مزاية	6 612 000.00	6 749 000.00	13 361 000.00	9 533 000.00	74 392 000.00	7 298 000.00	4 000 000.00	38 415 000.00	146 999 000.00
المجموع	306 320 000.00	459 480 000.00	765 800 000.00	1 178 511 000.00	2 850 100 000.00	334 575 000.00	736 000 000.00	2 471 399 000.00	8 336 385 000.00
المجموع العام								8 336 385 000.00	

ملحق 3

- 3 -

حسابات	الموازنة العامة للميزانية	الاقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات
	قسم التسيير	699 189 572,00	699 189 572,00		
60	سلع ولوازم	84 776 353,05			
61	مصاريف المستخدمين	139 700 000,00			
62	ضرائب ورسوم	650 000,00			
63	أشغال وخدمات خارجية	49 750 000,00			
64	مساعدات ومنح وإعانات للهيئة الغير	67 238 748,84			
65	منح وإعانات	183 366 638,43			
66	مصاريف التسيير	48 510 000,00			
67	مصاريف سابقة				
68	تزويد حساب الاهتلاك والمؤونات				
69	أعباء استثنائية	1 200 000,00			
70	مقبوضات الاستغلال				
71	نتائج الأملاك العينية		528 000,00		
72	نتائج مالي				
73	تحصيلات وإعانات ومساعدات		65 000 000,00		
74	مداخيل صندوق التضامن الولايات		56 505 000,00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		577 156 572,00		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضافة				
78	التنازل الأصول				
79	نتائج استثنائي				
82	نتائج وأعباء السنوات المالية السابقة				
83	الاقتطاع لنفقات التجهيز و الاستثمار	123 997 839,88			
	قسم التجهيز و الاستثمار	123 997 839,88	123 997 839,88		
000	المبلغ الإجمالي المرحل				
10	تزويدات		123 997 839,88		
13	إعانات ممنوحة من طرف الولاية	630 000,00			
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز				
16	الاقتراضات				
17	مداخيل القطاع الاقتصادي				
21	أملاك عقارية و منقولة	88 507 136,81			
23	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	42 890 703,07			
24	تجهيزات				
25	إعانات الولاية لأقل من سنة				
26	سندات وقيم				
28	تنصيبات التجهيزات الاقتصادية الولائية				
	مجموع النفقات و الإيرادات	823 187 411,88	823 187 411,88		
	ما يطابق : الحساب 83 من النفقات و المادة 100 من الإيرادات المادة 730 من النفقات و الإيرادات	123 997 839,88	123 997 839,88		
	المجموع الحقيقي (الفعلي) للنفقات و الإيرادات (المجموع أ	699 189 572,00	699 189 572,00		
	الحساب 85 - الفائض الإجمالي				
	المجموع متساوي النفقات والإيرادات (المجموع ب	699 189 572,00	699 189 572,00		

حدد مبلغ هذه الميزانية بـ ستمائة و تسعة وتسعون مليونا و مائة و تسعة وثمانون ألفا و خمس مئة و إثنان وسبعون دينار جزائري
المبين في الصورة المخصص لهذا الغرض

الوالي

كمال نويصر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب لسطيف

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

المديرية الفرعية للتحصيل

مكتب متابعة عمليات التحصيل والمنازعات

رقم: 239/م ع م ض ج ض س م ض ب ب ع م ف ت برج بوعريريج في:

وزارة المالية

التقديرات الجوارية من الجبايات الجبائية

السنة المالية 2023

طبيعة الضريبة أو الرسم	تقديرات سنة 2022	تحصيل الى غاية :25/08	انجازات نهاية السنة	نسبة التطور للسنة	تقديرات السنة
الرسم على النشاط الصناعي و التجاري	827 619 162	356 434 731	534 652 096	1	539 998 617
الرسم العقاري و رسم التطهير	0			0	0
الرسم على القيمة المضافة	0			2	0
ضريبة الجزافية الوحيدة	30 078 399	24 236 245	36 429 367	2	37 157 955
الضريبة على الدخل العقاري	0			0	0
المجمـــــوع	857 697 561	380 720 976	571 081 464		577 156 572

نسبة التطور: تقدرها الادارة المركزية

تقديرات السنة: ترحل الى الملحق رقم (2)

التخفيض في تقديرات الرسم على النشاط الصناعي و التجاري ناتج عن:

1- اعفاء الملتحقين الصناعيين من دفع هذا الرسم و هذا تطبيقا للمادة 59 من قانون المالية لسنة 2022 الذي عدل المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة(مرفقة)

2- نسبة التطور قدرت ب 1% بدلا من 2%

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب سطيف

مديرية الضرائب لولاية برج بوعريريج

المديرية الفرعية للتحصيل

مكتب متابعة عمليات القيد والحذف

ملحق رقم (1)

ولاية: برج بوعريريج

رقم 96 /م ا م ع ض ا م ج ض س ا م ض ب ب ع ا م ف ت برج بوعريريج في: 10 أكتوبر 2023

وزارة المالية

التقديرات الجبائية المترتبة عن التدابير الجبائية

السنة المالية 2024

طبيعة الضريبة أو الرسم	تقديرات سنة 2023	تحصيل الى غاية :25/08	إنجازات نهاية السنة	نسبة التطور للسنة	تقديرات السنة
الرسم على النشاط الصناعي و التجاري	539 998 617	320 907 958	481 361 937	0	481 361 937
الرسم العقاري و رسم التطهير	0			0	0
الرسم على القيمة المضافة	0			3	0
ضريبة الجزافية الوحيدة	37 157 955	27 107 725	40 661 588	3	41 881 435
الضريبة على الدخل العقاري	0			0	0
الرسم على السكن				2	0
المجمـــــوع	577 156 572	348 015 683	522 023 525		523 243 372

نسبة التطور: تقدرها الادارة المركزية

تقديرات السنة: ترحل الى الملحق رقم (2)

المدير الولائي للضرائب

10 أكتوبر 2023

أولا: حوصلة عامة:

- عدد مناطق الظل المحصاة: 420 منطقة:
- عدد العمليات المقترحة: 00 عملية:
- عدد العمليّات المموّلة قبل تاريخ 2022/12/31: 1271 عملية:
- عدد العمليات المموّلة بعد تاريخ 2022:00/12/31 عملية:
- عدد العمليّات غير المموّلة: 0 عملية:
- عدد العمليّات المنتهية: 1270 عملية
- عدد غير منتهية 01 عمليات تتعلق بكل من:

✓ تهيئة وتعبيد الطرق الفرعية بسيدي إبراهيم: حي لمولفث (PCD 2022) بغلاف مالي قدره: 6.540.000.00 دج.

ثانيا: من حيث صاحب المشروع:

1- المشاريع المسيّرة من طرف البلديّات:

العمليّات / السنوات	2020		2021		2022		2023		المجموع	
مجموع العمليات المسجّلة	667		245		142		/		1054	
مجموع العمليات المنتهية	667	%100	245	%100	141	%99.29	/	/	1053	%99.62
مجموع العمليات غير المنتهية	00	%0	00	%0	01	%0.7	/	/	01	%0.37

المشاريع المسيّرة من طرف المديريات التنفيذية:

العمليّات / السنوات	2020		2021		2022		2023		المجموع	
مجموع العمليات المسجّلة	178		07		32		/		217	
مجموع العمليات المنتهية	178	%100	07	%100	32	%100	/	/	217	%100
مجموع العمليات غير المنتهية	00	%00	00	%00	00	%0	/	/	00	%0

ثالثا: من حيث مصادر التمويل:

- الإعتمادات المخصّصة لسنة 2020 : 12.128.526.479 دج:
- الإعتماداتالمخصّصة لسنة 2021 : 1.405.914.483 دج:

- الإعتمادات المخصّصة لسنة 2022: 1.603.101.597 دج.

رابعا:توزيع المشاريع حسب مصادر التمويل المختلفة كالتالي:

مصدر التمويل	عدد العمليات	المبلغ المخصّص	نسبة التمويل	العمليات المنتهية	العمليات قيد الإنجاز	العمليات غير المنطلقة
ميزانية البلديات	25	229.674.875	%1.52	25	00	00
ميزانية الولاية	16	70.573.264	%0.46	16	00	00
صندوق التضامن والضمان للجماعات المحليّة	479	7.073.496.883	%46.73	479	00	00
المخطّطات البلدية للتنمية (PCD)	661	4.271.785.366	%28.22	660	01	00
البرامج القطاعية للتنمية (PSD)	78	3.433.345.676	%22.68	78	00	00
البرامج المركزية للتنمية (PSC)	04	26.898.000	%0.18	04	00	00
برامج أخرى (PHP)	08	31.768.495	%0.21	08	00	00
المجموع الكلّي	1271	15.137.542.559	%100	1270	01	00

خامسا : من حيث القطاعات المتكفّل بها:

القطاع	نوع العمليات	عدد العمليات	المبلغ المخصّص	عمليات منتهية	عمليات جارية	عمليات غير منطلقة
الطاقة	الكهرباء	47	655.367.672	47	00	00
	الغاز	13	346.811.457	13	00	00
الري	التزود المياه الصالحة للشرب	197	1.739.611.913	197	0	0
	شبكة الصرف الصحي	253	3.706.328.916	253	0	0
تربية	إنجاز مجمع مدرسي – أقسام التوسيع – ترميمات وإعادة تأهيل – إنجاز مطاعم مدرسية – تجهيز – إعادة تأهيل	117	797.878.079	117	0	0
الأشغال العمومية	إنجاز- صيانة- اصلاح- منشأة فنية	456	6.836.212.669	455	01	0
هياكل الإدارية	إنجاز وإعادة تأهيل	11	94.906.114	11	00	0
الصحة	قاعات علاج	24	68.139.589	24	00	0
الشباب والرياضة	إنجاز – تهيئة وتغطية الملاعب	47	324.836.853	47	00	0

العنوان	الصفحة
الاهداء	
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	05
تمهيد الفصل	06
المبحث الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية والتنمية المحلية	07
المطلب الأول: مفاهيم حول الجماعات المحلية	07
الفرع الأول: التطور التاريخي للجماعات المحلية	07
الفرع الثاني: ماهية الجماعات المحلية	10
الفرع الثالث: هيئات الجماعات المحلية	13
الفرع الرابع: مصادر تمويل الجماعات المحلية	17
المطلب الثاني: مفاهيم حول التنمية المحلية	18
الفرع الأول: ماهية التنمية المحلية	19
الفرع الثاني: مقومات وأبعاد التنمية المحلية	21
الفرع الثالث: مرتكزات وقواعد التنمية المحلية	22

المطلب الثالث: العلاقة بين الجماعات المحلية والتنمية المحلية	24
الفرع الأول: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية	24
الفرع الثاني: البرامج التنموية المحلية	25
المبحث الثاني :الدراسات السابقة	27
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	27
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	29
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والحالية	30
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	33
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول: بطاقة فنية لولاية برج بوعريريج	35
المطلب الأول: تقديم لولاية برج بوعريريج	35
الفرع الأول: الموقع الجغرافي، التضاريس والمناخ	35
الفرع الثاني: السكان والتنظيم الإداري	37
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لولاية برج بوعريريج	39
الفرع الأول: مكونات الهيكل التنظيمي	39
المبحث الثاني: تجربة برج بوعريريج في تحقيق التنمية المحلية	44
المطلب الأول: وضعية البرامج التنموية في ولاية برج بوعريريج	44
الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية	44
الفرع الثاني: برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية	47
الفرع الثالث: البرامج القطاعية للتنمية	53
الفرع الرابع: صندوق التضامن والضمان والجماعات المحلية	56
الفرع الخامس: التمويل الذاتي(BC) " ميزانية البلدية"	63

الفرع السادس: البرامج الممولة من ميزانية الولاية(BW)	65
المطلب الثاني: الوضعية العامة لمناطق الظل بولاية برج بوعريريج	70
الفرع الأول: إحصائيات لمناطق الظل بولاية برج بوعريريج	70
الفرع الثاني: وضعية مناطق الظل خلال السنوات2020-2023	72
خلاصة الفصل	80
خاتمة	81
قائمة المراجع	84
الملاحق	88
فهرس المحتويات	98
ملخص	101

ملخص: .....

هدفت هذه الدراسة إلى عرض مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، والتعرف على مصادر تمويل هذه الجماعات المحلية في تفعيل البرامج والمشاريع التنموية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة حالة لولاية برج بوعريريج لسنة 2024/2023 ،من خلال معرفة الدور التنموي للولاية والبلدية والصلاحيات الممنوحة عن طريق النصوص التشريعية ،وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن الجماعات المحلية هي الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية، وتعد هذه الأخيرة ضرورة حتمية لتطور المجتمعات عن طريق التشاركية الشعبية والجهود الحكومية ،تبقى النتائج المحققة من الجماعات المحلية غير كافية مقارنة بالمبالغ الممنوحة وكذلك تزايد حاجات السكان وسجلنا نقص في مواردها واستخدامها، التركيز على مناطق الظل من حيث المشاريع وعددها والممولة بمختلف برامج التجهيز وبنسبة كبيرة من صندوق الضمان والتضامن والجماعات المحلية، والمخطط البلدي للتنمية ،بغية ترقية المناطق المهمشة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المحلية، مصادر تمويل، المخطط البلدي للتنمية، مناطق الظل

Sumary of the study:

This study aimed to present the contribution of local groups in achieving local development, and to identify the sources of funding for these local groups in activating development programs and projects. For this purpose, the descriptive and analytical approach was relied upon, with the use of a case study approach for the state of Bordj Bou Arreridj for the year 2023/2024. By knowing the developmental role of the state and municipality and the powers granted through legislative texts, the study reached several results, the most important of which are: that local groups are the main tool for achieving development, and the latter is an inevitable necessity for the development of societies through popular participation and governmental efforts. The results achieved by the groups remain The local government is insufficient compared to the amounts granted, as well as the increasing needs of the population, and we recorded a shortage in its resources and their use. The authorities also focused on the shadow areas in terms of projects and their number, which are funded by various equipment programs and in a large proportion from the Guarantee and Solidarity Fund, local groups, and the municipal plan for the development of these areas.

Keywords: Local groups, local development, funding sources, municipal development plan, shadow areas.